لم ينجو أحد.. تداعيات حرب الشرق الأوسط تتواصل والعالم يحبس الأنفاس

وصل إلى 55 جنيها..

خروج الأموال الساخنة يرفع سعر الدولار في البنوك وتخارج الأجانب يضغط على الجنيه

عالم المال

ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 885 • الأحد 5 أبريل 2026 م

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

د.وليد خضر
الخبير بمجال ضمان مخاطر الائتمان:

أسعار النفط مرشحة للارتفاع إلى 200 دولار مع استمرار الحرب الأمريكية الإيرانية

مساعٍ للوصول بـ«مزيج الإنتاج» إلى 42 %

مصر تحقق 18 مليار دولار عوائد اقتصادية من «الطاقة المتجددة» بحلول 2040

خالد النجار
عضو شعبة الأرز باتحاد الصناعات:

المضاربة الصامتة تشعل أسعار الأرز المحلي.. والاختلالات الهيكلية سبب الأزمة

سعيد زغلول
عضو شعبة القصابين:

الدولار وتكاليف التأمين والشحن البحري دفعت سعر اللحوم للارتفاع 12 %.. والإنتاج المحلي يغطي 60 %

مدينة الروبيكي مجمع صناعي عملاق يبحث عن حلول لأزمات ارتفاع التكاليف ونقص العمالة

صناعة وطاقة 02

البنك المركزي يعلق دورة التيسير النقدي ويثبت الفائدة ترقبًا لتداعيات التوترات الإقليمية

قرر البنك المركزي المصري الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه الثاني في عام ٢٠٢٦، معلنًا تعليق دورة التيسير النقدي مؤقتًا، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية بالمنطقة وما ترتب عليها من ضغوط تضخمية ومخاطر متزايدة على الاقتصاد المحلي.

وأبقت لجنة السياسة النقدية، في اجتماعها المنعقد الخميس الماضي، على سعر عائد الإيداع لليلة واحدة عند ١٩٪، وسعر عائد الإقراض لليلة واحدة عند ٢٠٪، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٥٪.

ويأتي القرار بعد أن بدأ البنك المركزي، منذ أبريل ٢٠٢٥، في خفض أسعار الفائدة لأول مرة منذ نحو أربع سنوات ونصف، بإجمالي ٨٢٥ نقطة أساس عبر ٦ اجتماعات متتالية، توزعت بواقع ٢٢٥ نقطة أساس في أبريل، و١٠٠ نقطة في مايو، و٢٠٠ نقطة في أغسطس، و١٠٠ نقطة في أكتوبر، و١٠٠ نقطة في ديسمبر، و١٠٠ نقطة أساس في فبراير ٢٠٢٦.

وأشارت لجنة السياسة النقدية إلى أن تقديرات البنك المركزي المصري تظهر تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو ٤,٨٪ – ٥,٠٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مقابل ٥,٣٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥.

وأوضح البنك أن النمو في الربع الأخير من ٢٠٢٥ جاء مدفوعًا بشكل أساسي بالمساهمات الإيجابية من قطاعات الصناعات التحويلية غير البترولية، والتجارة، والاتصالات، وهي القطاعات التي يُتوقع استمرارها في دعم النشاط الاقتصادي خلال الفترة المتبقية من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

لكن في المقابل، وبفعل تداعيات الصراع في المنطقة، خفّض البنك المركزي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٤,٩٪ للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقارنة بـ ٥,١٪ في تقديرات اجتماع لجنة السياسة النقدية السابق خلال فبراير ٢٠٢٦.

وبحسب اللجنة، فإن هذا الخفض يعني أن الاقتصاد سيظل دون طاقته القصوى لفترة أطول من المتوقع سابقًا، وهو ما قد يُبقي الضغوط التضخمية الناتجة عن جانب الطلب محدودة على المدى القصير.

وفيما يتعلق بالتضخم، أوضح البنك المركزي أن المعدل السنوي للتضخم العام ارتفع إلى ١٣,٤٪ في فبراير ٢٠٢٦، مقابل ١١,٩٪ في يناير، كما صعد التضخم الأساسي إلى ١٢,٧٪، مقابل ١١,٢٪ خلال الفترة نفسها.

وأشار إلى أن تطورات التضخم في فبراير جاءت أعلى من الأنماط الموسمية المعتادة، مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع الرسوم الدراسية والمستلزمات المرتبطة بها، إلى جانب زيادة أسعار الخضروات والفواكه الطازجة نتيجة الأنماط الاستهلاكية الموسمية المرتبطة بشهر رمضان المبارك، في حين ظلت أسعار السلع الغذائية الأخرى مستقرة نسبيًا.

وأكدت اللجنة أن الصراع الراهن في المنطقة أدى إلى تحقق المخاطر الصعودية التي سبق التحذير منها في بيان فبراير ٢٠٢٦، ما تسبب في تعطيل حالة الاستقرار النسبي التي شهدها التضخم مؤخرًا، وإبطاء وتيرة مساره النزولي.

ولفت البنك المركزي إلى أن التوترات الإقليمية أفرزت صدمة طاقة عالمية وحالة واسعة من العزوف عن المخاطر، ما تسبب في تحول واضح في التوقعات الاقتصادية، خاصة في الأسواق الناشئة.

زياد الحامدي

د.يسري الشرقاوي
رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة:

إطلاق منصة FATA لربط التجارة والاستثمار في أفريقيا.. وطرح 16 مشروعًا استثماريًا بالمنتدى المصري الأوغندي

هل تدعم زيادة رؤوس أموال البنوك الاقتصاد في مواجهة تقلبات سعر الصرف؟

غياب تام للبيانات والتقديرات الدقيقة..

العشوائية تضرب الاقتصاد الزراعي وتهدد ملايين العاملين بالقطاع

د.سيد خليفة
نقيب الزراعيين
لـ«عالم المال»:

30 % زيادة بأسعار الأسمدة و20 % تراجعا في إنتاجها

الطن وصل إلى 31 ألف جنيه..

ارتفاع سعر العلف 3000 جنيه يصيب سوق الاستزراع السمكي بالشلل

أسعار العجول تقفز إلى 90 ألف جنيه وتهدد بإشعال سوق اللحوم.. وزيادة 500 جنيه بطن العلف

استثمار زراعي 08

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

الدكتور يسري الشرقاوي رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة:

نعمل على إطلاق منصة FATA لربط التجارة والاستثمار داخل أفريقيا

أكد الدكتور يسري الشرقاوي، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القارة الأفريقية تمثل فرصة استثمارية واعدة تحتاج إلى أدوات تمويل مبتكرة، كما كشف في حوار مع «عالم المال» عن التفاصيل الخاصة بالمنتدى الاستثماري المصري الأوغندي المقرر عقده بالقاهرة يوم ١٣ أبريل الجاري، وإلى نص الحوار..

أعلنت عن مقترحات سيتم تقديمها إلى القيادة في مصر.. فما أبرزها؟

أبرز هذه المقترحات تأسيس ٣ صناديق فرعية ضمن صندوق مصر السيادي، في التجارة البينية الإفريقية والنقل البحري والزراعة، مع دعوة دول القارة والمستثمرين للمشاركة بهدف أن يكون الصندوق ذراعًا تمويلية سريعة في القارة.

ما الفجوة التي لم تستطع الأدوات الحالية سدها ودفعتك لاقتراح إنشاء الصناديق المشار إليها؟

الفجوة الأساسية تتمثل في نقص أدوات التمويل المناسبة، خاصة فيما يتعلق بضمانات التمويل للمشروعات داخل القارة الإفريقية، فرغم وجود فرص استثمارية كبيرة في قطاعات البنية التحتية والزراعة والنقل، إلا أن التمويل المصرفي التقليدي غالبًا ما يتطلب ضمانات حكومية قد لا تكون متوفرة، وهو ما يعوق تنفيذ العديد من المشروعات، ومن هنا جاءت فكرة الصناديق الاستثمارية باعتبارها أداة تمويل بديلة قادرة على جذب مستثمري القطاع الخاص وتوزيع المخاطر، وتوفير غطاء تمويلي أكبر بما يعزز فرص تنفيذ المشروعات ويشجع الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، على الدخول إلى السوق الإفريقية.

وما أكثر البنود التي تسعى إلى تقدمها وترى أنه من الضروري تنفيذها بشكل عاجل؟

أرى أن أحد أهم البنود العاجلة التي يجب العمل عليها هو تطوير منظومة النقل البحري داخل القارة الأفريقية، باعتباره القاطرة الرئيسية لحركة التجارة من حيث الكميات والتكلفة، فالواقع الحالي يكشف عن تحديات كبيرة في ظل ضعف الأساطيل وغياب شركات الملاحة الكبرى، وهو ما يعرقل حركة الشحن ويرفع التكلفة والوقت، لذلك نحن في أمس الحاجة إلى إنشاء صندوق للنقل البحري كخطوة أساسية لتمهيد الطريق أمام توسيع التجارة البينية بما ينعكس لاحقًا على قطاعات الصناعة والزراعة.

هل هناك حجم تمويل متوقع للصناديق الثلاثة سواء في النقل أو التجارة أو الزراعة؟

ربما أطرح فكرة إعداد دراسات تفصيلية من خلال المكاتب التي ستقود هذه الدراسات، لكني أرى ألا يقل أي صندوق من هذه الصناديق في بدايته عن ١٠ ملايين دولار كفرص استثمارية تُطرح أمام الراغبين في الاستثمار.

كان من ضمن المقترحات تحويل مصر إلى مركز لوجستي عالمي.. ما أول خطوة تنفيذية يمكن إجراؤها؟

أول خطوة هي إعداد دراسة عاجلة ومهمة، لأن ما فقدته مصر على مدار ٤٠ عامًا هو عدم الالتفات إلى أنها مركز الأرض، وأنها يجب أن تكون نقطة الالتقاء بين الشرق والغرب، وهنا أتحدث عن ثلاثة محاور هي حركة التجارة الدولية، وحركة السياحة والطيران الدولي، وحركة الأموال الدولية، وبالفعل بعض الدول الشقيقة في الخليج دخلت بقوة في هذه الملفات، خاصة في الموانئ والخدمات اللوجستية وحركة المسافرين، لذلك أرى ضرورة إجراء دراسة مع كافة الشركاء الاستراتيجيين مثل وكلاء خطوط الملاحة الدولية والجمارك والمناطق الاقتصادية والمستثمرين، لبحث كيفية تحويل هذه الحركة إلى حركة فاعلة، ويمكن استغلال المنطقة الاقتصادية والمستودعات ومناطق التخزين والحوافز الجمركية وتبسيط إجراءات تجارة الترانزيت للحاويات.

ما الذي ينقصنا لنكون مركزًا إقليميًا في هذا المجال؟

نحتاج إلى توجه استراتيجي واضح وتحديد الخطوات وإنهاء الدراسات، لأن البنية التحتية تكاد تكون جاهزة، كما نحتاج إلى بعض الإجراءات الحكومية وإشراك القطاع الخاص في كل المشروعات اللوجستية، بالإضافة إلى دعوة المجتمع الاستثماري الدولي.

البعض يرى أن التوترات الإقليمية الحالية تمثل فرصة لمصر.. كيف يمكن الاستفادة منها خاصة في سلاسل الإمداد؟

لا شك أن التوترات الإقليمية تؤثر بالسلب على سلاسل الإمداد، لكن في ظل الأزمات دائمًا توجد فرص، وعلينا أن نبحث كيف يمكن تحويل جزء من السلبيات إلى إيجابيات، وهذا يتطلب تحولًا ذكيًا في الأنظمة الحكومية وقدرة على إدارة الأزمات والخروج منها بمخرجات جديدة، وأرى أن مصر الآن تمتلك مقومات مهمة، أبرزها الأمن والاستقرار والبنية التحتية الجاهزة والمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة، بالفعل لدينا فرصة حقيقية لجذب الشركات الكبرى والمصانع التي ترغب في نقل مراكز إنتاجها أو أدواتها إلى مصر لتصبح جزءًا فاعلًا في سلاسل الإمداد العالمية.

حدثنا عن التحضيرات الخاصة بالمنتدى المصري الأوغندي الذي سيعقد يوم ١٣ ابريل؟

قمنا بالإعداد للمنتدى بشكل منظم بالتعاون مع الجانب الأوغندي والسفارة الأوغندية في القاهرة، ووجهنا الدعوة لأكثر من ٣٠٠ من كبار المدعوين من ممثلي شركات كبرى وصناديق استثمار وتجار، بالإضافة إلى أعضاء الجمعية الراغبين في ضخ استثمارات سواء في مشروعات تجارية أو استثمارية داخل أوغندا، ومن المتوقع أن يشهد المنتدى عرض ما يقرب من ١٥ إلى ١٦ مشروعًا استثماريًا جاهزًا من جانب هيئة الاستثمار الأوغندية، بما يتيح فرصًا مباشرة للتواصل بين المستثمرين والمسؤولين هناك وفتح مسارات للتعاون الفعلي، كما سيكون هناك منصة للحوار مع الوزراء ورؤساء الهيئات الأوغندية، وتستند هذه التحركات إلى وجود فعلي للجمعية في أوغندا، حيث تمتلك الجمعية مكتبًا في كمبالا يعمل منذ أكثر من ٢٣ عامًا، ويضم ما بين ٢٥ إلى ٣٠ شركة تعمل بالفعل في مجالات متعددة من بينها القهوة والحاصلات الزراعية ومواد البناء، وهو ما يعكس وجود نشاط فعلي قائم يدعم فرص التوسع والاستثمار المشترك.

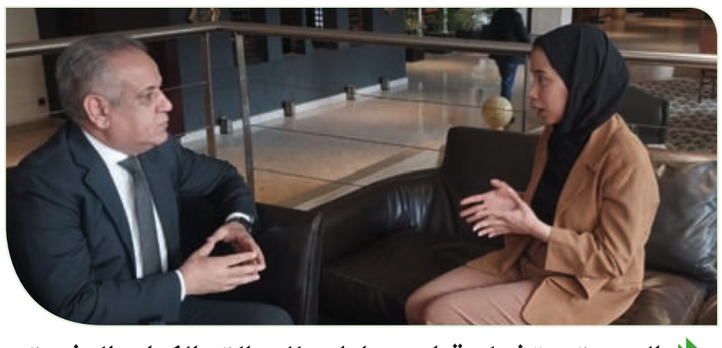

المنصة ستشمل قواعد بيانات للعمالة والكوادر البشرية بمختلف دول القارة

التطبيق الجديد الذي سنطلقه يخدم أعضاء الجمعية في 54 دولة أفريقية

أقترح إنشاء 3 صناديق استثمار برأسمال 10 ملايين دولار لكل صندوق

هل هناك رقم استثماري متوقع بعد هذا المؤتمر يمكن الوصول إليه؟

نستهدف في جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة حاليًا تسهيل وتفعيل أدوات الترويج وعملية الربط بين المستثمرين والفرص الاستثمارية، ووضع البنية اللازمة لذلك سواء عبر عقد المؤتمر أو المائدة المستديرة أو اللقاءات الثنائية.

هل هناك قطاعات تشهد طلبًا متزايدًا للدخول إلى أفريقيا وما أبرزها؟

بالتأكيد في الإعلان الأول الصادر بشأن المؤتمر كان واضحًا أن أوغندا وكذلك القارة الأفريقية بشكل عام لديها قطاعات واعدة، في مقدمة هذه القطاعات يأتي قطاع الزراعة، وهو قطاع مهم جدًا وتوجد به فرص كبيرة، بالإضافة إلى قطاع الطاقة وقطاع تكنولوجيا المعلومات وكذلك القطاعات الصناعية واللوجستية، كل هذه قطاعات أساسية ومطلوبة بقوة داخل القارة الإفريقية.

هل هناك قصص نجاح لشركات مصرية بدأت بالفعل تنفيذ مشروعات في دول إفريقية مؤخرًا؟

بكل تأكيد لدينا بالفعل عدد من الشركات المصرية التي بدأت تنفيذ مشروعات ناجحة على أرض الواقع، ففي المؤتمر السنوي للجمعية وخلال الليلة الرمضانية التي حضرها عدد من ممثلي الدبلوماسية الإفريقية والشركاء الاستراتيجيين من الجهات الحكومية المصرية، استعرضنا نماذج واقعية ملموسة، من بينها مصنع تابع لشركة نجار أحد أفرع جيزة باور في الكاميرون، وهو مشروع مهم في مجال الأخشاب والأبواب الخشبية واستغلال الثروة الخشبية، ومن ضمن النماذج الناجحة مجموعة شلبي، وهي مجموعة معامل كبرى خرجت من مصر من الإسكندرية والبحيرة وبدأت نشاطها بالفعل في كينيا، كذلك توجد شركات مصرية تعمل في الملاعب الرياضية والملاعب الخماسية وملاعب البادل في نحو ١٣ دولة إفريقية.

تطوير النقل البحري

أولوية عاجلة لدعم التجارة البينية وخفض التكاليف

ما أبرز التحديات التي تواجه الشركات المصرية عند الدخول إلى السوق الإفريقية؟

أبرز التحديات هي غياب المعرفة والمعلومات ودراسة الأسواق، وعدم وجود قدرة على الوصول المتكرر إلى الأسواق المستهدفة، بالإضافة إلى غياب خطة واضحة قصيرة وطويلة الأجل لاختراق هذه الأسواق، وبعيدًا عن التحديات التقليدية مثل السفر وتأمين التحويلات المالية والمدفوعات.

هل هناك خطة للتوسع في أسواق إفريقية جديدة بخلاف شرق القارة؟

نحن لسنا شركة حتى نتوسع بالمعنى التجاري، نحن جمعية تعمل في كل القارة الأفريقية، وخلال شهر أبريل لدينا استقبال لوفد من جمعية رجال الأعمال الليبيريين، وسيكون هناك ١٢ رجل أعمال قادمين من ليبيريا لعقد لقاءات ثنائية، وهذا في غرب أفريقيا، كما لدينا تحضيرات لزيارات إلى تنزانيا وكينيا، بالإضافة إلى حوار مع مقاطعة جوتنج بجنوب أفريقيا للترويج للاستثمار.

ما أبرز المبادرات التي تعتزم الجمعية إطلاقها خلال الفترة المقبلة؟

لدينا مبادرتان مهمتان للغاية، الأولى مشروع نعمل عليه منذ عام ونصف، وهو منصة أو تطبيق باسم FATA - From Africa to Africa، وهي منصة معلومات تجارية ضخمة على مستوى القارة، هذه المنصة لن تكون تجارية فقط بل ستضم أيضًا قواعد بيانات للعمالة والكوادر البشرية في مختلف دول أفريقيا، أما المشروع الثاني بدأنا فيه منذ شهر ليكون لدينا أول جمعية أو منظمة أعمال على مستوى قارة أفريقيا بالكامل تحدث التحول الرقمي بأكثر من ٩٥٪، وذلك سيكون من خلال تطبيق رقمي متكامل يشمل العضوية واللقاءات وغرف الاجتماعات الداخلية والأخبار والتنبيهات والتواصل مع الأعضاء في ٥٤ دولة أفريقية.

هل سيتم إطلاق المشروع خلال العام الجاري؟

سنحاول بقدر المستطاع الإعلان عن إنهاء المشروع الأول خلال عام ٢٠٢٦، أما مشروع FATA فهو أكبر قليلا وما زال يحتاج إلى بعض الوقت.

ما تفاصيل أجندة عملكم خلال الفترة المقبلة على مستوى الفعاليات والمؤتمرات الدولية؟

لدينا أجندة عمل مكثفة ومستمرة على مدار العام تعتمد على المشاركة في عدد من الفعاليات الدولية والإقليمية والترويج لأنشطة الجمعية في أكثر من دولة أفريقية وأوروبية، فقد شاركنا مؤخرًا في لقاءات وترويج لأنشطة الجمعية في كوت ديفوار عبر ممثلينا هناك، كما كانت، وخلال شهر أبريل المقبل لدينا مؤتمر في تونس، إلى جانب تحركات مستمرة لتعزيز الحضور في القارة الأفريقية.

كما نشارك في عدد من الفعاليات الدولية المهمة، من بينها مؤتمر الجمعية البولندية الأفريقية في بولندا خلال أكتوبر المقبل، حيث نشارك كشريك استراتيجي في هذا الحدث الكبير، وعلى مستوى المعارض داخل مصر فنحن شركاء استراتيجيون في معرض "وتريكس" المتخصص في البنية التحتية، والذي يُعد من أكبر المعارض بمشاركة أكثر من ٧٠٠ عارض.

وكذلك نشارك في "سبورت إكسبو" المتخصص في الاستثمار الرياضي، والذي يستضيف دولتين أفريقيتين كضيفي شرف، كذلك لدينا مشاركة مرتقبة في قمة منتصف العام للرؤساء والحكومات التي تستضيفها مصر في يونيو المقبل، بالإضافة إلى منتدى الأعمال والاجتماعات المؤتمر السنوي لبنك أفريكسيم.

هل هناك خطة لوجود ممثلين للجمعية في أفريقيا؟

نعم، سيكون لدينا ممثلون ومكاتب تمثيل لجمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة في عدد من الدول الأفريقية لتقديم خدمات للأعضاء مقابل أجر رمزي، على أن تكون هذه المكاتب مرتبطة بالسفارات المصرية والملحقين التجاريين.

ما أكثر قطاع تراه كنزًا لكنه غير معروف لدى المصريين؟

قطاع التعدين مهم للغاية في القارة الأفريقية، لأنها غنية جدًا بالثروات المعدنية، وهناك دول تمتلك احتياطيات كبيرة من الذهب والمعادن المختلفة، وهذا القطاع يمثل كنزًا حقيقيًا.

حوار علياء حسين

مساعٍ للوصول بـ«مزيج الإنتاج» إلى 42 %..

مصر تحقق 18 مليار دولار عوائد اقتصادية من «الطاقة المتجددة» بحلول 2040

نجحت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة على مدار عشر سنوات في تحقيق طفرة كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة، بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة النظيفة وخفض فاتورة استيراد الوقود الأحفوري، حيث وصلت القدرة الإنتاجية لمصر من الطاقة المتجددة (شمس، رياح، مياه) إلى ٩,١٦ ميجاوات حتى بداية عام ٢٠٢٦، لتشكل نحو ١١,٢٥٪ من إجمالي مزيج الطاقة الكهربائية المولدة، مع استهداف طموح للوصول إلى ٤٢٪ من الاستهلاك بحلول عام ٢٠٣٠.

وتتمثل خريطة الطاقة المتجددة في الطاقة المائية التي تبلغ ٢٨٣٢ ميجاوات، والطاقة الشمسية التي تضم مجمع بنبان بأسوان (ثالث أكبر مجمع في العالم) بقدرة تقارب ١٤٦٥-١٦٥٠ ميجاوات، فيما سجلت طاقة الرياح زيادة ملحوظة خاصة في منطقة خليج السويس. ويشهد قطاع الطاقة في مصر طفرة في الاستثمارات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح، مما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة النظيفة.

وقال حسام عرفات، خبير الطاقة، إن الحكومة ممثلة في وزارتي الكهرباء والبترول تتبنى خططًا استراتيجية لتحقيق معدلات نمو غير مسبوقة في قطاع الطاقة بشقيها المتجدد وغير المتجدد، بهدف الوصول للاكتفاء الذاتي ومواجهة ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري عالميًا الذي تهيمن عليه الدول الكبرى.

وأشار إلى أن وزارة الكهرباء استهدفت الوصول إلى ٤٢٪ من مساهمة الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة بمصر بحلول ٢٠٣٠، مضيفًا أن إنتاج الطاقة المتجددة، خاصة الرياح والشمس، نجح في توفير تكاليف باهظة في استيراد الوقود الأحفوري عالميًا، حيث بلغت قيمة التكاليف المتجنبة في عام ٢٠٢٤ نحو ٤٦٧ مليار دولار، مشيرًا إلى أن هذا النمو السريع أضاف ٥٨٥ جيجاوات من القدرات النظيفة، مما جعل الطاقة المتجددة بديلًا استراتيجيًا أدى إلى انخفاض الاستثمار في الوقود الأحفوري.

وأشار عرفات إلى أن هذا التوفير استطاع أن يحمي قطاع الطاقة في مصر من تقلبات أسعار النفط عالميًا والغاز واضطرابات سلاسل الإمداد، إلى جانب تعزيز دور الطاقة المتجددة كخيار آمن يقلل الحاجة إلى الاستيراد. لافتًا إلى أن الاستثمار في الطاقة المتجددة أصبح اتجاهًا عالميًا، حيث إن أوروبا في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ أنتجت المصادر المتجددة نحو ٤٠٪ من طاقة الاتحاد الأوروبي، مقارنة بـ ٣٤٪ للوقود الأحفوري، مما قلل استيراد الغاز والفحم، وانخفضت تكاليف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكل كبير لتصبح أرخص من الفحم والغاز في معظم المناطق، مما يجعلها خيارًا أوفر على المدى الطويل، وتساهم هذه الطاقة في خفض الاستثمارات المطلوبة في الوقود التقليدي لضمان استمرار إمدادات الطاقة، مع توجه استراتيجي عالمي لتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

وأضاف الدكتور هاني النقراشي، خبير الطاقة، أن الحكومة منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي تتبع تعليماته بالعمل الجاد من أجل تحقيق نمو اقتصادي في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية، وتعمل على قدم وساق لمواجهة أي تحديات مستقبلية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، خاصة في ظل اضطراب الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى أن الطاقة المتجددة (شمس، رياح، مياه) في مصر تشكل نحو ١٠٪ إلى ١١,٢٥٪ من إنتاج الكهرباء، وتساهم في تقليل استهلاك الغاز الطبيعي والنفط بشكل ملحوظ.

عرفات: استطعنا توفير 467 مليار دولار من وارادت الوقود الأحفوري

النقراشي: الطاقة المتجددة تشكل 11.25 % من إنتاج الكهرباء

على سبيل المثال، تسهم مشروعات الطاقة الشمسية المستهدفة (٣٥٠٠ ميجاوات) في توفير نحو ٣ ملايين طن من الوقود البترولي المكافئ سنويًا، مما يقلل فاتورة استيراد الوقود التي بلغت ١٢,٥ مليار دولار في أول عشرة أشهر من ٢٠٢٤، ويسهم هذا التوفير في تقليص العبء المالي للواردات، حيث تتطلع مصر لتعزيز الطاقة النظيفة لخفض تكاليف الاستيراد التي تزايدت بنسبة ١٩٪ في ٢٠٢٥.

وتهدف خطة الطاقة المستدامة إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري بشكل تدريجي، والاعتماد على الرياح والشمس، ومن المتوقع أن تزيد العوائد الاقتصادية من هذا التحول بنحو ١٨ مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٤٠.

وأوضح النقراشي أن إنتاج الكهرباء في مصر يمثل أحد أبرز قطاعات الطاقة التي شهدت توسعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، مدعومًا بخطط حكومية عززت القدرة الإنتاجية للدولة بصورة غير مسبوقة. مشيرًا إلى أنه بالرغم من تحقيق فائض واضح في الطاقة المركبة مقارنة بحجم الطلب، فما تزال الحكومة تعتمد على استيراد الغاز المسال لتأمين الوقود اللازم لتشغيل المحطات. ولفت إلى أن بيانات مزيج الكهرباء في مصر تقسم على النحو الآتي: الغاز الطبيعي: ٨١,٧٠٪، والطاقة الكهرومائية: ٦,١٨٪، وطاقة الرياح: ٢,٩٦٪، والطاقة الشمسية: ٢,٤٢٪، ومصادر أحفورية أخرى: ٦,٧١٪، والوقود الحيوي: ٠,٠٤٪.

ووفقًا لأحدث البيانات، فإن القدرة المركبة للكهرباء في مصر تصل إلى أكثر من ٦٠ ألف ميجاواط، في حين لم يتجاوز أقصى طلب على الكهرباء ٤٠ ألف ميجاواط.

وتابع النقراشي أن القدرة المركبة الضخمة للكهرباء في مصر تسمح بالتصدير إلى دول الجوار، مع خطط متقدمة للتصدير إلى أوروبا عبر الربط مع اليونان وقبرص.

كما تعتبر الطاقة الكهرومائية جزءًا رئيسيًا من المزيج، وتأتي في مقدمتها محطة السد العالي في أسوان التي تنتج ٢١٠٠ ميجاواط، وسط جهود حالية لرفع هذه القدرة إلى ٢٤٠٠ ميجاواط عبر تطوير التوربينات، مشيرًا إلى أنه من المتوقع، وفقًا لما أعلنت وزارة الكهرباء، أن يشهد الطلب ذروته السنوية في أشهر الصيف نتيجة الاعتماد الكثيف على أجهزة التكييف، خاصة مع تكرار موجات الحر الشديدة.

وقال النقراشي إن هذه الأرقام تبرز الفجوة بين القدرة المتاحة فعليًا وما يُستعمل فعليًا من إنتاج الكهرباء في مصر، إذ يوجد فائض يُقدّر بنحو ٢٠ ألف ميجاواط، إلا أن هذا الفائض لا يتم استغلاله بالكامل نتيجة قصور في شبكات النقل وضعف منظومة التوزيع، بالإضافة إلى عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المحطات بكامل طاقتها.

شيرين نوار

عزاء واجب

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً
فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صدق الله العظيم

الإعلامي أيسر الحامدي
رئيس مجلس إدارة
مؤسسة «عالم المال»
أشرف الحامدي رئيس التحرير
محمد النجار مشرف عام التحرير
أرشد الحامدي رئيس التحرير التنفيذي
وأسرة مؤسسة «عالم المال»
يتقدمون بخالص العزاء والمواساة
للمهندس
حسن عبدالعليم
رئيس مجلس إدارة شركة حلوان للأسمدة
في وفاة شقيقه
سائلين المولى عز وجل
أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته
ويلهم الأهل الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

خالد النجار عضو شعبة الأرز باتحاد الصناعات:

المضاربة الصامتة تشعل أسعار الأرز المحلي.. والاختلالات الهيكلية سبب الأزمة

سعر طن الأرز العريض يصل إلى 18.5 ألف جنيه والرفيع بـ15.5 ألف

تقييد المعروض يدفع الأسعار للارتفاع رغم ضعف الطلب في السوق

قال خالد النجار، عضو شعبة الأرز باتحاد الصناعات، إن السوق حاليًا تتأثر بما يعرف بـ»المضاربة الصامتة»، حيث يقوم بعض التجار بتخزين الأرز وعدم طرحه للمستهلكين، ليس بسبب نقص فعلي في الإنتاج، ولكن انتظارًا لبيع المخزون بأسعار أعلى، وهذا السلوك يخلق ندرة مصطنعة، تؤدي إلى رفع الأسعار حتى في ظل عدم زيادة الطلب.

وأضاف «النجار» في حوار مع «عالم المال»، أن تكاليف النقل أصبحت عنصرًا ضاغطًا بشكل غير مسبوق، وارتفاع أسعار الوقود لم يؤثر فقط على تكلفة النقل، بل على سلسلة الإمداد بالكامل، من نقل المحصول إلى تشغيل المعدات، كل ذلك أدى إلى رفع التكلفة النهائية، وبالتالي السعر للمستهلك.

وتابع، يمكن وصف الوضع الحالي بأنه أقرب إلى «تضخم سعري مدفوع بالتكلفة» وليس فقاعة، الفقاعة عادة ما تنفجر بسرعة، لكن في حالتنا، الأسعار مدعومة بتكاليف حقيقية مرتفعة، ما يجعل التراجع بطيئًا وليس حادًا.

وإلى نص الحوار..

هل ما نشهده في سوق الأرز أزمة حقيقية أم مجرد موجة ارتفاع مؤقتة؟

ما يحدث لا يمكن اعتباره مجرد موجة عابرة، بل هو انعكاس لاختلالات هيكلية في السوق، الأزمة هنا مركبة، تجمع بين عوامل داخلية مثل سلوك بعض التجار، وعوامل خارجية مثل ارتفاع تكاليف الطاقة والتقلبات الاقتصادية العالمية، لذلك، يمكن وصفها بأنها «أزمة مرحلية ممتدة» وليست ظرفًا عابرًا.

كيف أسهم سلوك التجار في تعميق الأزمة؟

السوق حاليًا تتأثر بما يمكن تسميته «المضاربة الصامتة»، حيث يقوم بعض التجار بتخزين الأرز وعدم طرحه، ليس بسبب نقص فعلي في الإنتاج، بل انتظارًا لبيع المخزون بأسعار أعلى، هذا السلوك يخلق ندرة مصطنعة، تؤدي إلى رفع الأسعار حتى في ظل عدم زيادة الطلب.

كيف تطورت أسعار الأرز الشعير ومشتقاته خلال الفترة الأخيرة؟

سجل سعر طن الأرز الشعير إلى نحو ١٥,٥ ألف جنيه لرفيع الحبة، و١٨,٥ ألف جنيه لعريض الحبة، وارتفعت أسعار المنتجات المرتبطة به مثل «الرجيع كون» الذي ارتفع من ١٠,٢ ألف إلى ١٤ ألف جنيه للطن، وكذلك زيادة أسعار الكسر بنحو ألفي جنيه، لتسجل مستويات تصل إلى ١٤,٥ ألف جنيه للرفيع و١٧ ألف جنيه للعريض، فضلًا عن ارتفاع سعر «السرسة» من ١٧٠٠ إلى ٢٦٠٠ جنيه للطن.

هل يمكن القول إننا أمام خلل في آلية العرض والطلب؟

بالتأكيد، لكن ليس خللًا تقليديًا، في الوضع الطبيعي، الأسعار ترتفع مع زيادة الطلب، لكن ما نراه الآن هو ارتفاع الأسعار رغم ضعف الطلب، ما يعني أن المعروض هو العامل الحاسم، عندما يتم تقييد العرض، يفقد السوق توازنه الطبيعي.

إلى أي مدى لعبت تكاليف النقل دورًا في هذه الزيادة؟

تكاليف النقل أصبحت عنصرًا ضاغطًا بشكل غير مسبوق، ارتفاع أسعار الوقود لم يؤثر فقط على تكلفة النقل، بل على سلسلة الإمداد بالكامل، من نقل المحصول إلى تشغيل المعدات، كل ذلك أدى إلى رفع التكلفة النهائية، وبالتالي السعر للمستهلك.

دخول الموسم الجديد قد يعيد التوازن إلى السوق مع تشديد الرقابة

هل نحن أمام فقاعة سعرية قد تنفجر؟

يمكن وصف الوضع بأنه أقرب إلى «تضخم سعري مدفوع بالتكلفة» وليس فقاعة، الفقاعة عادة ما تنفجر بسرعة، لكن في حالتنا، الأسعار مدعومة بتكاليف حقيقية مرتفعة، ما يجعل التراجع بطيئًا وليس حادًا.

وما السيناريوهات المتوقعة للأسعار خلال الفترة المقبلة؟

هناك سيناريوهان لحركة أسعار الأرز، الأول، استمرار الوضع الحالي، وفيه ستظل الأسعار مرتفعة مع زيادات طفيفة.

أما الثاني، دخول كميات كبيرة من الموسم الجديد، وهو ما قد يعيد التوازن ويؤدي إلى استقرار أو انخفاض نسبي.

وما الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة في هذه المرحلة؟

الدور الأهم هو ضبط السوق، من خلال الرقابة على التخزين ومنع الممارسات الاحتكارية، كذلك، دعم سلاسل الإمداد وتخفيف الأعباء على النقل يمكن أن يسهم في تقليل الأسعار.

هل يمكن أن تؤدي زيادة المعروض وحدها إلى حل الأزمة؟

زيادة المعروض عامل مهم، لكنه ليس كافيًا وحده، يجب أن يتزامن مع استقرار التكاليف، وإدارة جيدة للسوق، وإلا قد تستمر الأزمة رغم توفر كميات أكبر.

كيف ترى سلوك المستهلك في هذه الأزمة؟

في بعض الأحيان، يلعب المستهلك دورًا غير مباشر في تفاقم الأزمة، خاصة عند اللجوء إلى التخزين المفرط، هذا السلوك يزيد الضغط على المعروض، ويؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار.

أخيرًا.. ما المؤشر الحقيقي الذي يجب مراقبته لفهم اتجاه السوق؟

أهم مؤشر هو حجم المعروض الفعلي في السوق، وليس الإنتاج فقط، إلى جانب ذلك، يجب متابعة تكاليف النقل والطاقة، لأنها أصبحت العامل الأكثر تأثيرًا في تحديد الأسعار.

غادة نعيم

سعيد زغلول عضو شعبة القصابين:

الدولار وتكاليف التأمين والشحن البحري دفعت سعر اللحوم نحو الارتفاع 12 %

الإنتاج المحلي يغطي 60 ٪ من الاحتياجات.. والمستورد بديل أرخص للمستهلكين

توقعات باستمرار الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار مع اقتراب موسم عيد الأضحى

قال سعيد زغلول عضو شعبة القصابين، إن أسعار اللحوم سواء البلدية أو المستوردة شهدت موجة من الارتفاع الكبير خلال الفترة الأخيرة، حيث سجلت زيادة تُقدر بحوالي من ١٠٪ إلى ١٢٪ في الأسعار، نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية المتشابكة التي أثرت بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج والاستيراد، وهو ما انعكس في النهاية على السعر الذي يصل إلى المستهلك.

الأعلاف تمثل 70 ٪ من تكلفة الإنتاج وزيادتها ترفع أسعار اللحوم فوراً

وأضاف زغلول في حوار له مع «عالم المال» أن ارتفاع سعر صرف الدولار في البنوك والذي لامس ٥٤ جنيهًا، أثر بشكل مباشر على تكلفة الاستيراد، سواء للحوم أو لمكونات الإنتاج مثل الأعلاف، بالإضافة إلى ذلك، شهدت تكاليف الشحن البحري والتأمين زيادات كبيرة، خاصة في ظل التوترات العالمية الحالية، وهو ما ضاعف من الأعباء على المستوردين.

وإلى نص الحوار..

كيف ترى تطورات أسعار اللحوم في السوق المحلية مؤخرًا؟

شهدت أسعار اللحوم سواء البلدية أو المستوردة موجة من الارتفاع الكبير خلال الفترة الأخيرة، حيث سجلت زيادة تُقدر بحوالي من ١٠ إلى ١٢٪ في الأسعار هذه الزيادة لم تأتِ من فراغ، بل جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية المتشابكة التي أثرت بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج والاستيراد، وهو ما انعكس في النهاية على السعر الذي يصل إلى المستهلك.

ما أبرز الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع؟

توجد عدة أسباب رئيسية، في مقدمتها ارتفاع سعر صرف الدولار في البنوك والذي لامس فيه ٥٤ جنيهًا، والذي يؤثر بشكل مباشر على تكلفة الاستيراد، سواء للحوم أو لمكونات الإنتاج مثل الأعلاف، بالإضافة إلى ذلك، شهدت تكاليف الشحن البحري والتأمين زيادات كبيرة، خاصة في ظل التوترات العالمية الحالية، وهو ما ضاعف من الأعباء على المستوردين.

إلى أي مدى تأثرت الأسعار بالأحداث والتوترات العالمية؟

السوق المحلية ليست بمعزل عن العالم، بل تتأثر بشكل كبير بأي تغيرات دولية تحدث، التوترات الناتجة عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران كان لها تأثير واضح، حيث أدت إلى اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وإذا استمرت هذه الأوضاع، فمن المتوقع أن نشهد زيادات إضافية، خاصة في أسعار اللحوم المستوردة.

كيف تؤثر حركة الأعلاف على تحديد أسعار اللحوم في الأسواق؟

الأعلاف هي العامل الأهم في تكلفة الإنتاج، حيث تمثل ما بين ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من إجمالي حجم التكلفة، أي زيادة في أسعار الأعلاف تنعكس فورًا على أسعار اللحوم، وخلال الفترة الأخيرة، ارتفعت أسعار الذرة الصفراء وفول الصويا بشكل ملحوظ، نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى تأثير سعر الصرف أيضا.

هل يلجأ المستهلك إلى اللحوم المستوردة كبديل مقارنة بسعر المحلي؟

نعم، اللحوم المستوردة تُعد خيارًا أقل تكلفة نسبيًا، حيث تتراوح أسعارها ما بين ٣٠٠ و٣٥٠ جنيه للكيلو، وهو ما يجعلها مناسبة لشريحة من المواطنين، خاصة في ظل تراجع القدرة الشرائية، لكنها تظل مرتبطة أيضًا بالسوق العالمية، وبالتالي ليست بمنأى عن الزيادات التي تحدث في الأسعار بشكل يومي.

كيف تقيّم حجم الإنتاج المحلي مقارنة بالاستهلاك؟

الإنتاج المحلي لا يزال أقل من حجم الطلب، حيث تنتج مصر نحو ٦٠٠ ألف طن سنويًا، وهو ما يغطي حوالي ٦٠٪ فقط من الاحتياجات، لذلك نلجأ إلى الاستيراد لسد الفجوة، بنسبة تتراوح بين ٤٠٪، وقد بلغت فاتورة الاستيراد نحو ١,٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وهو رقم يعكس حجم الاعتماد على الخارج بشكل كبير.

ما توقعاتك لمستقبل أسعار اللحوم في الفترة المقبلة؟

في ظل استمرار الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف الإنتاج عالميًا ومحليًا، من المتوقع أن تظل الأسعار عند مستويات مرتفعة خلال الفترة القادمة خاصة مع اقترابموسم عيد الأضحى المبارك، لكن هناك جهود حكومية مهمة، مثل تطوير سلالات الماشية ومشروع "البتلو"، والتي قد تسهم على المدى المتوسط في زيادة الإنتاج وتحقيق قدر من الاستقرار، التحدي الحقيقي هو تحقيق توازن بين دعم المربين وتخفيف العبء عن المستهلك.

كيف ترى تطورات أسعار اللحوم حاليًا في الأسواق المحلية؟

بالنسبة للأسعار، سجل لحم البتلو بالعظم متوسطًا بلغ نحو ٤٢٧ جنيهًا للكيلو، مع تذبذب في الأسعار حسب المنطقة وجودة المنتج، حيث تتراوح بين ٣٦٠ و٤٨٠ جنيهًا، كما ارتفعت أسعار العجول "اللحم القائم"، حيث وصل سعر العجل وزن ٤٤٠ كجم إلى حوالي ٩٠ ألف جنيه، بزيادة تقدر بنحو ٢٠٠٠ جنيه للرأس خلال فترة قصيرة.

غادة نعيم

عزاء واجب
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي
صدق الله العظيم
الإعلامي أيسر الحامدي
رئيس مجلس إدارة مؤسسة « عالم المال »
أشرف الحامدي رئيس التحرير
محمد النجار مشرف عام التحرير
أرشد الحامدي رئيس التحرير التنفيذي
وأسرة مؤسسة « عالم المال »
ينعون بمزيد من الحزن والأسى
السيدة/ أماني أبو الفتوح
الشريك المؤسس بشركة
«وياك كوميونيكشنز»
التي وافتها المنية
سائلين المولى عز وجل أن يتغمدها بواسع رحمته،
وأن يسكنها فسيح جناته، وأن يلهم أسرتها
وذويها ومحبيها الصبر والسلوان.
إنا لله وإنا إليه راجعون

عزاء واجب
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي
صدق الله العظيم
الإعلامي أيسر الحامدي
رئيس مجلس إدارة مؤسسة « عالم المال »
أشرف الحامدي رئيس التحرير
محمد النجار مشرف عام التحرير
أرشد الحامدي رئيس التحرير التنفيذي
وأسرة مؤسسة « عالم المال »
يتقدمون بخالص العزاء والمواساة
للسيد/ علاء فاروق وزير الزراعة
في وفاة والدته
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته
ويسكنها فسيح جناته ويلهم الأهل الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون

استمرار الحرب الأمريكية الإيرانية يربك خطط التصدير ويضغط القطاع الصناعي

تصاعد تكاليف الشحن والطاقة يجبر الشركات على إعادة تسعير منتجاتها

الصناعات المعدنية:
التصعيد الإقليمى يفرض تحديات مباشرة ترتبط بالأسعار

صناعة الأخشاب:
التوترات العالمية تؤثر على حركة التجارة وسلاسل التوريد

شعبة البلاستيك:
شركات الشحن الدولية رفعت أسعارها خلال الفترة الأخيرة

ما زال الارتباك يضرب أسواق العالم، ويضغط على القطاعات الصناعية والتجارية، في ظل استمرار الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وسط مخاوف من تداعيات مباشرة على حركة الصادرات، في ظل اضطراب الملاحة الإقليمية، وما يتبعه من ارتفاع في تكاليف الشحن والتأمين، خاصة مع احتمالات امتداد أمد الحرب لفترة طويلة.

وكشف عدد من رجال الصناعة والغرف الصناعية - تحدثوا لـ«عالم المال» - عن تداعيات هذه الحرب على قطاعات صناعية مختلفة، خاصة فيما يتعلق باستيراد مواد الخام ومستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعار الشحن والنولون.

وقال المهندس هيمن عبد الله، عضو غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات المصرية، إن تصاعد التوترات الإقليمية المرتبطة بإيران يفرض تحديات مباشرة على قطاع الصناعات المعدنية، في ظل ارتباطه الوثيق بأسعار الطاقة وحركة التجارة العالمية.

وأوضح أن أي اضطرابات في منطقة الخليج، خاصة في مضيق هرمز، تنعكس سلبًا على سلاسل الإمداد، من خلال تأخر وصول الخامات الأساسية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على تكاليف الإنتاج داخل المصانع.

وأضاف عبد الله أن الصناعات المعدنية من أكثر القطاعات تأثرًا بارتفاع أسعار الطاقة، مشيرًا إلى أن أي زيادات في أسعار النفط والغاز عالميًا ترفع تكلفة التشغيل بشكل كبير، خاصة في صناعات الحديد والصلب والألومنيوم، وهو ما قد يدفع بعض المصانع إلى تقليص الإنتاج أو إعادة تسعير منتجاتها.

وأشار إلى أن الأسواق العالمية تشهد حالة من التقلب في أسعار المعادن نتيجة حالة عدم اليقين، وهو ما يمثل تحديًا للدول المستوردة للخامات، لكنه في الوقت نفسه قد يفتح فرصًا تصديرية للدول التي تمتلك طاقات إنتاجية مستقرة مثل مصر.

وأكد عضو غرفة الصناعات المعدنية أن مصر تمتلك فرصة لتعزيز صادراتها إلى الأسواق الأوروبية والعربية خلال هذه الفترة، بشرط سرعة اتخاذ إجراءات داعمة، تشمل خفض تكلفة الطاقة، وتقديم حوافز للمصانع، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

تأثير قوي على سلاسل التوريد

من ناحيته شهد قطاع الأخشاب في السوق المحلية تحركات ملحوظة في الأسعار خلال الفترة الأخيرة، متأثرًا بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وما تفرضه هذه الأوضاع من ضغوط على حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والشحن، وفقا لـ«غرفة صناعة الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات».

بدوره كشف المهندس علاء نصر، وكيل أول غرفة صناعة الأخشاب باتحاد الصناعات المصرية عن تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وتأثيرها على قطاع الاخشاب والأثاث فى السوق المحلية، مشيرا إلى أن قطاع الأخشاب في مصر بدأ يشهد تحركات ملحوظة في الأسعار خلال الفترة الأخيرة، متأثرًا بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، خاصة مع تصاعد الحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، وما تفرضه هذه الأوضاع من ضغوط على حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد.

وقال «نصر الدين» إن أسعار الاخشاب والأثاث في السوق المحلية بدأت بالفعل في الارتفاع، مشيرًا إلى أن بعض المستوردين الذين كانوا قد تعاقدوا على شحنات أخشاب خلال الفترة الماضية قاموا بزيادة الأسعار بنسبة لا تقل عن ٢٠٪، بينما تجاوزت الزيادة في بعض الأنواع هذه النسبة، لافتا إلى أن ارتفاع الأسعار لا تتعلق فقط بالشحن البحري«النولون»، بل تشمل أيضا تكاليف الخدمات اللوجستية المختلفة، ما يضاعف من تكلفة وصول الخامات إلى السوق المحلية.

وتابع وكيل أول غرفة صناعة الأخشاب باتحاد الصناعات، أن شركات الشحن الدولية رفعت بالفعل أسعارها خلال الفترة الأخيرة، نتيجة للحرب الأمريكة الإيرانية والمستمرة حتى الآن وهو ما أدى إلى زيادة ملحوظة في تكاليف النقل، سواء في الشحن الخارجي أو حتى في النقل الداخلي.

أكد أن هذه التطورات تأتي في إطار التوترات العالمية التي تؤثر على حركة التجارة وسلاسل التوريد، وهو ما يدفع الشركات إلى إعادة تسعير منتجاتها وفقًا للتكاليف الجديدة.

وأشار إلى أن شعبة الأخشاب تتابع تطورات الأوضاع بشكل مستمر، لافتا إلى أنه من المقرر عقد اجتماع خلال الفترةالمقبلة يضم أعضاء الشعبة لمناقشة السيناريوهات المحتملة في حال استمرار الحرب لفترة أطول،متابعا أن اجتماع الشعبة يهدف تقييم الأوضاع الحالية ووضع رؤية واضحة لكيفية التعامل مع أي تداعيات محتملة قد تؤثر على السوق المحلية.

وأوضح نصر الدين أن السنوات الماضية شهدت عددًا من التحديات العالمية التي دفعت قطاع الاخشاب والأثاث إلى اكتساب خبرات أكبر في إدارة الأزمات، وهو ما يساعد الشركات حاليًا على التعامل مع التطورات الراهنة بشكل أكثر مرونة.

أضاف أن الشعبة تعمل حاليًا على إعداد رؤية متكاملة سيتم تعميمها على الأعضاء بعد الانتهاء منها، بما يساعد الشركات على اتخاذ قرارات مناسبة في ظل المتغيرات الحالية.

وردا على سؤال حول وجود عجز فى المواالخام المتعلقة بقطاع الأخشاب والأثاث نتيجة للحرب الأمريكية الإيرانية أكد «نصرالدين» أنه حتى الآن لم تظهر أي مؤشرات على وجود عجز في الخامات داخل السوق المحلية، مشيرًا إلى أن المعروض لا يزال متوفرًا ولم يتم تسجيل نقص في أي من أنواع الأخشاب المتداولة، مضيفا أن الشركات الصناعية فى الوقت الحالى تعمل على تقييم حجم المخزون المتاح لديها لضمان استمرار تلبية احتياجات السوق خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الشعبة تعمل في الوقت الحالي على إعداد تقرير تفصيلي يتضمن بيانات دقيقة حول حجم المخزون المتوفر من الأخشاب، موضحًا أن الهدف من هذا التقرير هو تقديم صورة واضحة عن وضع السوق، بما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة للحفاظ على استقرار الأسعار قدر الإمكان، مشيرا فى الوقت نفسه أن التوجه العام داخل قطاع الاخشاب والاثاث يتماشى مع توجهات الدولة للحفاظ على استقرار الأسواق وعدم حدوث زيادات غير مبررة في الأسعار.

وأوضح أن هناك حرص من جانب الشركات على تحقيق قدر من التوازن بين تغطية التكاليف المرتفعة الناتجة عن الشحن والدولار، وبين الحفاظ على استقرار السوق المحلية.

ارتفاع كبير بأسعار الخامات

فى سياق متصل قال نادر عبد الهادي عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية ورئيس شعبة البلاستيك بغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات، إن أسعار بعض الخامات قفزت من نحو ٥٨ ألف جنيه للطن قبل الحرب الامريكية الإسرائيلية على إيران إلى ما يقرب من ٩٥ ألف جنيه حاليا، بزيادة تقترب من ٦٠٪، مشيرا إلى أن هذه الارتفاعات تتجاوز في بعض الأحيان المبررات المرتبطة بزيادة تكلفة الشحن أو تغيرات سعر الصرف.

وأضاف عبد الهادي أن السوق بات يشهد حالة من التسعير اليومي، في ظل تغير الأسعار بشكل مستمر، وهو ما يضع المصانع أمام تحديات كبيرة في تحديد تكلفة الإنتاج، لافتًا إلى أن الشركات أصبحت تتابع الأسعار بشكل لحظي لاتخاذ قرارات التسعير.

أشار عبد الهادي، إلى أن تحركات بعض الشركات، خاصة التابعة لقطاع البترول، كان لها تأثير مباشر على مستويات الأسعار في السوق، موضحًا أن طرح منتجات بأسعار مرتفعة من جانب هذه الشركات يدفع باقي الموردين والتجار إلى رفع أسعارهم تباعًا.

ولفت إلى أن بعض الشركات المحلية المنتجة اتجهت مؤخرًا إلى الاستيراد بدلا من التصنيع، وهو ما يثير تساؤلات حول أسباب هذا التحول وتأثيره على توازن السوق، خاصة في ظل نقص المعروض محليًا.، متابعا أن الصناعة المحلية تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، في ظل محدودية الإنتاج المحلي، إذ لا تتجاوز نسبة المكون المحلي في بعض الخامات ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪، وهو ما يزيد من تأثر السوق بأي اضطرابات خارجية.

ولفت إلى أن الشركات المنتجة محليًا لا تغطي احتياجات السوق بشكل كامل، ما يضع المصانع أمام تحديات كبيرة في تأمين احتياجاتها من الخامات، خاصة مع تراجع حركة الشحن وارتفاع تكاليف النقل، إلى جانب تخوف بعض شركات الشحن من العمل في المنطقة.

وأوضح عبدالهادي، أن خامات مثل الـ«بى فى سى» شهدت زيادات بنحو ٢٠٪، بينما ارتفعت بعض الخامات الأخرى المستخدمة في الصناعات البلاستيكية بنسب أكبر، وهو ما ينعكس بدوره على قطاعات متعددة، تشمل التعبئة والتغليف والصناعات الغذائية.

وأشار إلى أن الاعتماد على الاستيراد أصبح شبه كامل خلال الفترة الحالية، في ظل تراجع المعروض المحلي، موضحًا أن المصنع يعتمد بنسبة تقترب من ١٠٠٪ على الخامات المستوردة، بعد توقف أو تراجع إمدادات الموردين المحليين.

أضاف عبدالهادي، أن الأسواق البديلة للاستيراد تشمل أوروبا والولايات المتحدة وبعض الدول العربية، إلا أن توافر الخامات لا يزال غير مستقر، في ظل استمرار التحديات المرتبطة بالشحن وسلاسل الإمداد، متابعا أن المنتجات بشكل عام تطورت وصناعة البلاستيك ازدهرت وخاصة فى الفترة الأخيرة نتيجة للإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الدولة تلبية لمجتمع الاعمال لأن أى إصلاحات تشريعية وتهيئة مناخ الأعمال يساهم فى تطور وتنمية الصناعة خاصة مه وجود تنافسية كبيرة للمنتجات المحلية فى شمال إفريقيا والعديد من الدول، موضحا أنه بالنسبة لصناعةالبلاستيك المصنعين المحليين له أفضلية على مستوى القطر العربى والإفريقية.

وعن احتياجات قطاع البلاستيك وتحديدا المخلفات البلاستيكية أكد أن المخلفات البلاستيكية تمثل ٥٠٪ من عمليات التدوير، لكن القطاع بحاجة لمزيد من المخلفات لضمان استمرار التشغيل وزيادة الطاقة الإنتاجية، مشددا على أهمية وضع خريطة عمل واضحة لتوجيه المستثمرين نحو الصناعات المحلية البديلة للخام المستورد، وتعزيز التكامل بين المصانع، وتدريب الكوادر الفنية والإدارية، مضيفا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج لجهة مرجعية لتحديد الفرص والقطاعات المشبعة، مشيرًا إلى ضرورة التوسع في تدوير مخلفات أخرى ذات قيمة مضافة مثل زيت الطعام وقش الأرز لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق الاستفادة المثلى.

أسامة عبدالله

مدينة الروبيكي

مجمع صناعي عملاق يبحث عن حلول لأزمات ارتفاع التكاليف ونقص العمالة

تعد صناعة الجلود حاليًا في قمة تطورها، وخاصة بعد بدء التشغيل الفعلي لمدينة الروبيكي للجلود، التي تمثل مجمعًا صناعيًا كبيرًا في قطاع الجلود، والذي جاء بتوجيهات القيادة السياسية. وتمتد المدينة على مساحة ٥١١ فدانًا، وتقع في نطاق مدينة بدر، وقد تم اختيار الموقع كأفضل منطقة لتداول اللوجيستيات، وفقًا لبيانات حكومية رسمية.

وتقام المرحلة الأولى من المشروع على مساحة ١٧٦ فدانًا، وتضم ٢١٦ وحدة في أنشطة الدباغة وتخزين الجلود ومخازن الكيماويات، وتم تخصيصها بالكامل لعدد ١٩٢ مستثمرًا كتعويضات عن مدابغ مجرى العيون. أما المرحلة الثانية فتقام على مساحة ١٠٩ أفدنة، وتضم مصانع الغراء "٢٨ هنجرًا"، و١٧ هنجرًا بإجمالي ١٥٩ وحدة، تم تخصيص ١٤١ وحدة منها كتعويضات أيضًا عن مدابغ مجرى العيون.

بينما تقام المرحلة الثالثة على مساحة ٢٢١ فدانًا، وتضم منطقة الـ١٠٠ هنجر متعددة المساحات لتصنيع المنتجات الجلدية، وكذا محطة المعالجة ومنظومة الصرف الصناعي بالمدينة.

ورغم إشادة صناع الجلود وعدد من المستثمرين في القطاع بمدينة الروبيكي، فإنه ما زالت هناك معوقات وتحديات تواجه دباغة الجلود وأصحاب المدابغ في مدينة الروبيكي، أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة زيادة أسعار المياه التي تعد عنصرًا أساسيًا في عمليات الدباغة مقارنة بمنطقة مجرى العيون القديمة، بالإضافة إلى نقص العمالة الماهرة بسبب بعد المسافة، وضعف التسويق للمنتجات، وقلة وسائل النقل والمواصلات بالنسبة للعمال في مدينة الروبيكي للجلود، مما أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية وتراجع معدلات التصدير رغم تحديث الورش، وفقًا لصناع في قطاع الجلود بالمدينة تحدثوا لـ"عالم المال".

بدوره يقول المهندس عبد الرحمن الجباس، عضو مجلس إدارة غرفة دباغة الجلود باتحاد الصناعات المصرية، إن المشكلات في مدينة الروبيكي تعود إلى عدة عوامل، منها ارتفاع التكلفة مقارنة بمنطقة "مجرى العيون"، المكان القديم لدباغة الجلود، حيث كانت المياه تخرج على عمق ١٥ مترًا، بالإضافة إلى قربها من نهر النيل، فضلا عن مصروفات نقل العمل إلى الروبيكي، وهي تكلفة إضافية، إلى جانب ارتفاع سعر المياه. وأشار إلى أن سوق الجلود يشهد حالة من الركود النسبي نتيجة الكساد العالمي، لكنها لا تؤثر على مصر بالشكل الملحوظ.

كما ظهرت مشكلة نقص العمالة بعد النقل إلى مدينة الروبيكي، مشيرًا إلى أن أعدادًا كبيرة من العمالة الماهرة تسربت من المدينة، مما قلل الطاقة الإنتاجية للمصانع، ولم يتم توفير سكن مناسب وكافٍ للعمال كما كان مخططا من قبل الحكومة.

وتابع "الجباس" أن صناع الجلود في مدينة الروبيكي للجلود يواجهون تحديات، منها ارتفاع تكاليف الإنتاج في المدينة مقارنة بما كانت عليه في مصر القديمة "مجرى العيون"، بسبب ارتفاع سعر المياه المستخدمة في الصناعة، حيث إن كل طن جلد يحتاج إلى ٨٠ طنًا من المياه لدباغته، ونطالب باستخدام مياه جوفية لعمليات الدباغة، إذ إن ٨٠٪ من هذه العمليات يمكن تنفيذها بمياه غير معالجة، و٢٠٪ فقط تحتاج إلى مياه معالجة، وهي عمليات التشطيب.

وأشار "الجباس" إلى أننا نحتاج إلى دعم لفاتورة المياه بنحو ٥٠٪، لأن طن الجلد الواحد يستهلك كميات كبيرة من المياه، وبالتالي يجب إعادة النظر في هذا الأمر لنتمكن من تخفيض تكلفة الإنتاج والقدرة على المنافسة في أسواق التصدير وتحريك مبيعات السوق المحلية سواء الخام أو المنتجات الجلدية تامة الصنع، علمًا بأن تنفيذ كل ما سبق من شأنه العودة بالنفع على الدولة بحصيلة دولارية عالية، حيث إن أغلب الإنتاج يتم تصديره إلى الخارج، مما سيحقق طفرة كبيرة في دباغة الجلود في مصر.

وكشف أن سوق المدبوغات الخارجي يمثل ٨٠٪ من الإنتاج الموجه للتصدير إلى الدول الخارجية مثل تركيا وإيطاليا والصين، متابعًا أن هناك عددًا من مقومات توطين ودعم قطاع دباغة الجلود، من بينها اللجوء إلى الذبح الآلي في السلخانات، مما يسهم في إحداث قيمة مضافة عالية للجلود المصرية، لافتًا إلى أن الذبح خارج السلخانة يؤدي إلى إهدار الجلد، حيث تكون هناك ثقوب في الجلد مما يقلل من سعره وتقييمه.

وعن المعوقات والتحديات التي تواجه صناعة الجلود بصفة عامة في مصر خلال الفترة الأخيرة، أكد أن تلك الصناعة تواجه معوقات عديدة، منها الجودة المتدنية للجلد الذي نحصل عليه بعد الذبح، إذ إن الماشية تتم تربيتها في مزارع غير صحية، مما يجعل الجلود بها نسبة أمراض وخدوش تؤثر على جودتها، بالإضافة إلى أن عملية السلخ في مصر تتم بشكل يدوي، وهو الأمر الذي يتسبب في إحداث قطع في الجلد، بعكس السلخ الآلي الذي يحافظ على نسيج الجلد وجودته.

كما أن صحة الماشية من العوامل المهمة جدًا في قطاع الجلود، ولكن للأسف لا يهتم المربي بإعطاء الماشية الأمصال والأدوية المطلوبة للوقاية من الأمراض، وبالتالي يأتي الجلد إلى المدابغ مصابًا بأمراض وأوبئة جلدية، لافتًا إلى أن هذه الأمور لم تكن موجودة من قبل، كما أن هذه العوامل أدت إلى انتشار ظاهرة إلقاء جلود المواشي في الترع والشوارع لأنها غير صالحة.

وتابع أن غرفة دباغة الجلود باتحاد الصناعات طالبت من قبل بالاعتماد على السلخ الآلي بدلًا من اليدوي للحفاظ على الجلود، بالإضافة إلى ضرورة التطعيمات التي يجب أن تتلقاها الماشية، والتي تحافظ على صحتها.

ووفق عضو شعبة الأحذية بغرفة القاهرة التجارية، خليفة هاشم، فإنه لا بد من الاهتمام بالمشروعاتالصغيرة والمتوسطة للنهوض بالصناعة الوطنية، وخاصة في قطاع الجلود والمنتجات الجلدية، والذي يشمل داخله عدة صناعات مثل الورش الصغيرة والمصانع والمحلات، ويضم حجمًا كبيرًا من العمالة المباشرة وغير المباشرة على مستوى الجمهورية. وأوضح أن هناك حلولا كثيرة لمشكلات ومعوقات الصناعة الوطنية، ولكننا نحتاج في مصر من المسؤولين إلى الإنصات والاستماع إلى أصحاب المشكلة المعنيين بالقطاعات الصناعية الموجودين على أرض الواقع وليس المسؤول في المكاتب، والجلوس معهم، على حد قوله.

أسامة عبدالله

عبد الرحمن الجباس:
أعداد كبيرة من العمالة الماهرة تسربت من المدينة

غرفة دباغة الجلود:
نحتاج دعما بنسبة 50 % لفواتير المياه

شعبة الأحذية:
لا بد من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

عزاء واجب

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صدق الله العظيم

الإعلامي أيسر الحامدي

رئيس مجلس إدارة مؤسسة « عالم المال »

أشرف الحامدي رئيس التحرير

محمد النجار مشرف عام التحرير

أرشد الحامدي رئيس التحرير التنفيذي

وأسرة المؤسسة ينعون بمزيد من الحزن والأسى

الزميل الكاتب الصحفي شهاب العلكي

مدير تحرير الأخبار المسائي الذي وفاته المنية

داعين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته

ويتقدمون بخالص العزاء والمواساة

لابنه الزميل أحمد شهاب الصحفي بجريدة الأخبار

وال العلكي ببرديس بسوهاج

إنا لله وإنا إليه راجعون

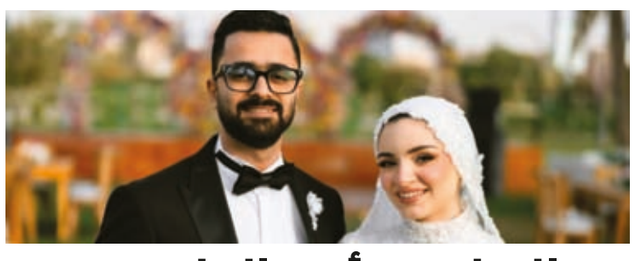

الإعلامي أيسر الحامدي

رئيس مجلس إدارة مؤسسة « عالم المال »

أشرف الحامدي رئيس التحرير

محمد النجار مشرف عام التحرير

أرشد الحامدي رئيس التحرير التنفيذي

وأسرة التحرير يتقدمون بخالص التهاني والتبريكات القلبية

للأستاذ الدكتور أمجد الوكيل

الرئيس السابق لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء

بمناسبة زفاف كريمته المهندسة إسراء

على المهندس عمرو نجل طه إسماعيل المحامي

بين ضغوط الجغرافيا السياسية وفرص الإصلاح..

هل تعيد التوترات الجيوسياسية تشكيل أولويات سوق المال وتؤجل الطروحات؟

في ظل تصاعد تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، تتعرض الأسواق المالية العالمية، وعلى رأسها السوق المصرية، لاختبار صعب يفرض إعادة تقييم الأولويات الاقتصادية والسياسات النقدية والاستثمارية. وبينما تتجه الحكومة للمضي قدمًا في برنامج الطروحات، تبرز تساؤلات جوهرية حول توقيت التنفيذ وجدواه في ظل حالة عدم اليقين، وسط تحذيرات خبراء من مخاطر التسرع، مقابل مؤشرات على مرونة في إدارة السياسة النقدية قد تفتح المجال أمام توازن دقيق بين الاستقرار وجذب الاستثمارات.

إبراهيم النمر:

الأولوية لتقليل الخسائر والحد من نزيف السوق

حافظ سليمان:

تحسن نسبي في هيكل السوق مدعومًا بارتفاع قيم التداول اليومية

وقال إبراهيم النمر، خبير أسواق المال، إنه لا مجال للحديث عن أي طروحات حكومية على المدى القريب أو المتوسط، في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة، مؤكدًا أن الظروف الحالية لا تسمح بالمخاطرة بطرح كلي أو جزئي لأي شركة أو بنك.

وأوضح أن الأولوية في الوقت الراهن يجب أن تتركز على تقليل الخسائر والحد من نزيف السوق، مشددًا على أن استئناف برنامج الطروحات مرهون بانتهاء الأزمات الحالية وتحسن الأوضاع محليًا وعالميًا.

وأشار النمر إلى أن تزامن عدة عوامل سلبية حال دون استفادة البورصة المصرية من الأدوات الحديثة، مثل آلية البيع على المكشوف (الشورت سيلنج) وصانع السوق، لافتًا إلى أن ضعف عمق السوق يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تفعيل هذه الآليات بكفاءة.

وأضاف أن إصلاح سوق المال يتطلب تحركًا على محورين متوازيين، أولهما تطوير بيئة السوق نفسها، وثانيهما تبني سياسات اقتصادية داعمة، في مقدمتها تعزيز دور القطاع الخاص، وتهيئة مناخ استثماري جاذب بعيدًا عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

وأكد أن جذب الاستثمارات يتطلب استعادة ثقة المستثمر المحلي أولًا، من خلال خفض التكاليف الاستثمارية ورسوم التراخيص، إلى جانب تقليل تكلفة التداول بشكل فعلي، مشددًا على أن تجاهل الأسباب الهيكلية لمشكلات السوق لن يؤدي إلى نتائج حقيقية.

وفي المقابل، أشار حافظ سليمان خبير أسواق المال أن قرارات أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة ستعتمد على تحقيق التوازن بينالحفاظ على جاذبية العائد للمستثمرين الأجانب، ومنع خروج الاستثمارات، وفي الوقت ذاته دعم النشاط الاقتصادي وعدم إعاقة الاستثمار المحلي.

وتوقع سليمان أن يتجه البنك المركزي في الفترة المقبلة إلى تثبيت أسعار الفائدة أو رفعها بشكل محدود يتراوح بين ١٪ و٢٪، بما يحقق هذا التوازن دون تحميل الاقتصاد أعباء إضافية.

وفيما يتعلق بأداء البورصة، لفت إلى وجود تحسن نسبي في هيكل السوق، مدعومًا بارتفاع متوسط قيم التداول اليومية إلى أكثر من ٧ مليارات جنيه، إلى جانب زيادة قاعدة المستثمرين، ووجود دعم حكومي واضح لسوق المال.

وأشار إلى أن هذا الدعم يتجلى في مساعي لتسريع تنفيذ وثيقة ملكية الدولة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

ورغم التحديات، أكد سليمان أن الحكومة لا تزال متمسكة بالمضي قدمًا في برنامج الطروحات، مع إعلان نيتها قيد ١٠ شركات جديدة في البورصة خلال الفترة القريبة، إلى جانب طرح شركات أخرى لاحقًا، فضلًا عن زيادة نسب التداول الحر في بعض الشركات القائمة مثل شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير.

وقال، انه بين ضغوط الأزمة العالمية وتحديات الداخل، يبقى مستقبل البورصة المصرية مرهونًا بقدرتها على التكيف مع المتغيرات، واستعادة ثقة المستثمرين، في وقت تتطلب فيه المرحلة الحالية قرارات دقيقة توازن بين الحذر والانطلاق.

كيف تتحول الأزمات إلى فرص استثمارية؟..

الحرب تجبر البورصة على التراجع

اتفق خبراء أسواق المال على أن الحروب في جوهرها هي عدو اليقين والاستقرار، والأسواق المالية لا تحب عدم اليقين، لذلك تنخفض الأسهم أثناء الحروب ليس فقط بسبب التأثير الاقتصادي المباشر، بل بسبب الخوف وارتفاع علاوة المخاطر، كما أشاروا إلى أن الحرب تعيد تسعير المخاطر وتجبر البورصة على التراجع.

وقال الدكتور شريف عبّد الغني، الخبير الاقتصادي، إن استمرار الحرب يمثل عاملا محوريًا في إعادة تشكيل المشهد الاستثماري، حيث إن الحروب لا تؤثر فقط على السياسة والجغرافيا، بل تمتد آثارها إلى أسواق المال، وأسعار الفائدة، والتضخم، وتدفقات رؤوس الأموال، وسلوك المستثمرين حول العالم، موضحًا أن أول ما يتأثر بالحروب هو معنويات المستثمرين، فعندما تزداد المخاطر الجيوسياسية يدخل المستثمرون في حالة Risk-Off Mode أي الابتعاد عن الأصول الخطرة مثل الأسهم والأسواق الناشئة، والاتجاه نحو الملاذات الآمنة مثل الذهب والسندات الحكومية الأمريكية والدولار، وفي هذه الحالة يطالب المستثمرون بعائد أعلى مقابل المخاطرة وهو ما يسمى علاوة المخاطر.

ولفت إلى أن ارتفاع علاوة المخاطر يؤدي مباشرة إلى انخفاض تقييمات الأسهم، حيث تنخفض مضاعفات الربحية حتى لو لم تنخفض أرباح الشركات نفسها، وبالتالي تهبط أسعار الأسهم بسبب الخوف وعدم اليقين وليس بسبب ضعف الأداء التشغيلي.

وأوضح أن الحروب تؤدي إلى ارتفاع التضخم خاصة إذا كانت في مناطق إنتاج أو نقل الطاقة، وارتفاع أسعار النفط والغاز يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج، وهنا تواجه البنوك المركزية معضلة كبيرة، فالتضخم المرتفع يمنعها من خفض أسعار الفائدة لدعم الاقتصاد، بل قد تضطر إلى الإبقاء على الفائدة مرتفعة لفترة طويلة، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع معدل الخصم، وبالتالي تنخفض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات، وهو ما يضغط على تقييمات الأسهم خاصة أسهم النمو.

وأشار إلى أن في فترات الحروب تتجه رؤوس الأموال العالمية نحو الدول الأكثر أمانًا مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة مثل مصر وهذا يؤدي إلى انخفاض السيولة في البورصات، وانخفاض أسعار الأسهم، وضغط على العملات المحلية، وارتفاع تكلفة الاستيراد، وزيادة التضخم، مما يؤدى إلى الارتفاع الشديد فى مستويات أسعار السلع، وينتج عن ذلك انخفاض العملة، وتباطؤ عجلة الاقتصاد .

شريف عبد الغني:

تأثير الاضطرابات يمتد إلى أسواق المال

محمد عبد العليم:

القطاعات الأكثر تضررا تقود الصعود بعد عودة الهدوء

وأوضح أن الحروب لا تضر جميع القطاعات بنفس الدرجة بل إن بعض القطاعات تستفيد بشكل مباشر، القطاعات المستفيدة أثناء الحرب، مثل قطاع النفط والطاقة بسبب ارتفاع الأسعار، قطاع الصناعات الدفاعية بسبب زيادة الإنفاق العسكري، بعض شركات السلع الأساسية والذهب والمعادن النفيسة، والقطاعات المتضررة أثناء الحرب، مثل السياحة والطيران، التشييد والبناء، والسلع الإستهلاكية، والبنوك في بعض الحالات، موضحاً أن بعد وقف إطلاق النار، يحدث العكس، قطاع السياحة والطيران من أكبر المستفيدين، والتشييد والبناء بسبب إعادة الإعمار، والبنوك بسبب تحسن الائتمان، والقطاعات الدورية والصناعية، وأسهم النمو مع توقع خفض الفائدة.

و قال محمد عبد العليم، خبير أسواق المال، أن الحروب في جوهرها هي عدو اليقين والاستقرار، والأسواق المالية لا تحب عدم اليقين، لذلك تنخفض الأسهم أثناء الحروب ليس فقط بسبب التأثير الاقتصادي المباشر، بل بسبب الخوف وارتفاع علاوة المخاطر، ولكن المفارقة أن أكبر الفرص الاستثمارية غالباً ما تظهر في فترات الأزمات والحروب، لأن كثيراً من الأصول يتم بيعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وبمجرد انتهاء الحرب وعودة الاستقرار، تتحول القطاعات التي كانت الأكثر تضرراً مثل السياحة والتشييد والصناعة إلى قاطرة الصعود في الأسواق، وبالتالي يمكن القول إن الحرب تعيد تسعير المخاطر، أما السلام فيعيد تسعير الفرص.

وأوضح أن سلوك المستثمرين المؤسسيين مثل صناديق التحوط لا يتصرفون بعاطفة مثل المستثمرين الأفراد، بل يتبعون استراتيجيات واضحة، فمثلاً أثناء الحرب، يتم زيادة التحوط باستخدام المشتقات، وزيادة الاستثمار في السندات قصيرة الأجل، التركيز على الشركات ذات الميزانيات القوية والتدفقات النقدية المستقرة وتقليل الاستثمار في الأسواق الناشئة، والاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة، وبعد وقف إطلاق النار، يتم التحول إلى أسهم النمو، وزيادة الاستثمار في القطاعات الدورية، والدخول في الأسواق التي تعرضت للبيع المبالغ فيه، وبناء مراكز استثمارية طويلة الأجل.

وأضاف أن عند انتهاء الحروب أو توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، غالبا ما يحدث صعود قوي وسريع في الأسواق نتيجة اختفاء جزء كبير من المخاطر الجيوسياسية، وفي هذه الحالة تنخفض علاوة المخاطر، وترتفع تقييمات الأسهم، تعود رؤوس الأموال للأسواق الناشئة، تنخفض أسعار النفط نسبياً، وتنخفض توقعات التضخم، وتبدأ التوقعات بخفض الفائدة، وترتفع أسهم النمو والأسهم الدورية.

بمعدل نمو سنوي 80 %.. بنك نكست يحقق 3.1 مليار جنيه صافي ربح خلال 2025

أعلن بنك نكست، أحد البنوك الرائدة في مصر والمتخصص في تقديم حلول مصرفية شاملة للأفراد والشركات، عن نتائجه المالية لعام ٢٠٢٥، حيث سجل صافي ربح بقيمة ٣,١٧ مليار جنيه، محققًا معدل نمو سنوي قوي بلغ ٨٠٪. ويأتي هذا الأداء المتميز مدفوعًا بتطوير المنتجات، وإبرام شراكات استراتيجية، وتنفيذ خطة النمو الطموحة التي يتبناها البنك لتلبية احتياجات عملائه المتطورة. وارتفع صافي الدخل من العائد بنسبة ٢٩٪ ليصل إلى ٥,٠٣ مليار جنيه بنهاية السنة المالية ٢٠٢٥، مقارنةً بنحو ٣,٩١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤. كما ارتفع صافي الربح التشغيلي بمعدل سنوي بلغ ٥١٪ ليبلغ ٧,٤٤ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥، مدفوعًا بالنمو القوي في صافي الدخل من العائد، في ظل التوسع الملحوظ في المحفظة التمويلية وتحسين كفاءة توظيف الأصول.

وقد ارتفعت المحفظة التمويلية قبل احتساب المخصصات بمعدل سنوي بلغ ٥٨٪ لتصل إلى ٥١,٣١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، مقابل ٣٢,٥١ مليار جنيه في ٢٠٢٤. وجاء ذلك نتيجة نمو محفظة تمويل الشركات والمؤسسات إلى ٣٣,٣٩ مليار جنيه بنسبة نمو بلغت ٥١٪، إلى جانب ارتفاع محفظة قروض الأفراد بنسبة ٧٤٪ لتسجل ١٧,٩٢ مليار جنيه. وفي هذا السياق، واصل البنك الحفاظ على معدل كفاية رأس مال قوي بلغ ٢٢,٠٢٪، بما يعكس صلابة المركز المالي ودعمه لاستراتيجية النمو، رغم التحديات الاقتصادية التي تشهدها الأسواق المحلية والعالمية. وعلى صعيد المركز المالي، بلغت ودائع العملاء ٧٩,٩ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بمعدل نمو سنوي قدره ١٧٪ مقارنة بـ ٦٨ مليار جنيه بنهاية العام السابق، وهو ما يعكس ثقة العملاء المتنامية في البنك. كما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٢٧٪ ليصل إلى ١٠٠,٧٤ مليار جنيه، مقابل ٧٩,٤٢ مليار جنيه بنهاية العام السابق. فيما بلغ إجمالي حقوق الملكية ١٥,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥، بمعدل نمو سنوي قوي بلغ ٨٧٪.

وقد أعرب تامر سيف الدين، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك نكست، عن اعتزازه بالأداء الاستثنائي الذي حققه البنك خلال عام ٢٠٢٥، مؤكدًا أن هذه النتائج هي نتاج إصرار كل فريق بذل اقصى جهد، الى جانب ثقة العملاء، ورؤية واضحة لإدارة تنفيذية ومجلس إدارة يؤمنان بأن الريادة ليست محطة بل مسيرة لا تتوقف، وذلك من خلال تنفيذ منضبط واستراتيجية توسعية مدروسة. وأشار سيف الدين إلى أن ما تحقق خلال العام لم يكن مجرد نمو في المؤشرات المالية، بل يمثل نقلة نوعية في حجم الأعمال وقاعدة العملاء وكفاءة التشغيل. وأضاف أن العنصر البشري يظل الركيزة الأساسية لنجاح البنك، وأن ما تحقق هو نتيجة مباشرة لثقافة مؤسسية قائمة على الأداء، والالتزام، والعمل بروح الفريق.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك أتم خلال عام ٢٠٢٥ زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بقيمة ٤,٢ مليار جنيه ليصل إلى ٩,٩ مليار جنيه، وذلك من خلال إصدار أسهم جديدة لصالح قدامى المساهمين كل بنسبة مساهمته في رأس المال بالقيمة الاسمية للسهم، مع تغطية الاكتتاب بالكامل من جانبهم. وأضاف سيف الدين أن زيادة رأس المال تمثل محطة استراتيجية مهمة في مسيرة بنك نكست، وتعكس ثقة المساهمين في قدرته على مواصلة تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة. وأكد أن هذه الخطوة تعزز من القاعدة الرأسمالية للبنك، وتمكنه من التوسع في تمويل القطاعات المختلفة، ودعم خططه للتحول الرقمي، وتعزيز مكانته كأحد البنوك الأسرع نموًا في السوق المصري.

وفي توجهه لتعزيز الابتكار، واصل البنك تطوير باقة منتجاته الادخارية والتمويلية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائه، حيث شهدت شرائح كبار العملاء نموا ملحوظا، لترتفع مساهمتها في محفظة ودائع الافراد. وقام البنك بإعادة تطوير حساب التوفير الشهري من خلال طرح هيكل عائد تنافسي يُعد من بين الأعلى في السوق، بعائد شهري يصل إلى ١٨٪، يعتمد على شرائح تفضيلية تلبي الأهداف الادخارية المختلفة للعملاء، وقد ساهم هذا التطوير في جذب أرصدة بقيمة ١٠ مليارات جنيه.

وشهدت محفظة البطاقات الائتمانية نموا قويا، حيث ارتفع حجم المحفظة بنسبة ٨٥٪ ليصل إلى نحو ٥٠ ألف بطاقة، فيما قفز حجم الإنفاق عبر البطاقات بنسبة ٢٤٦٪ ليبلغ ٤,٥ مليار جنيه، إلى جانب نمو أرصدة البطاقات لتتجاوز مليار جنيه بنهاية العام. كما تم إطلاق عدد من المبادرات الاستراتيجية، شملت طرح حلول بطاقات الشركات والبطاقات مسبقة الدفع، إلى جانب إطلاق بطاقة Infinite المعدنية الائتمانية المخصصة لعملاء الخدمات المصرفية "Private". كما أطلق البنك منصة الولاء NXT WiN، والتي تمثل إضافة نوعية لتجربة عملاء البطاقات الائتمانية من خلال نظام مكافآت متكامل يتيح استبدال النقاط بمجموعة متنوعة من المزايا.

كما قدم البنك خلال عام ٢٠٢٥ مجموعة متنوعة من برامج تمويل الأفراد، شملت القروض الشخصية وقروض السيارات وغيرها من القروض المخصصة للاستخدام الشخصي، لتصل محفظة القروض الشخصية إلى ١٣,٨ مليار جنيه ضمن محفظة قروض الأفراد، بمعدل نمو بلغ ٧٠٪. وقد أطلق البنك عددا من الحملات الترويجية لتمويل الأفراد، خاصة قروض السيارات، إلى جانب إبرام شراكات استراتيجية مع شركات بيع السيارات الجديدة والمستعملة.

وعلى صعيد التمويل العقاري، وقع بنك نكست بروتوكول تعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري لتوفير تمويلات عقارية بقيمة تصل إلى ٢ مليار جنيه لمحدودي ومتوسطي الدخل، مقارنة بقيمة ٨٠٠ مليون جنيه في البروتوكول السابق. حيث قام البنك بتمويل أكثر من ١٣ ألف عميلا، لترتفع محفظة التمويل العقاري إلى ٣,٠٨٥مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، محققة معدل نمو بلغ ٧١٪. هذا بالإضافة إلى تخصيص البنك مبنى إداريًا متكاملا خاصًا للتمويل العقاري "Sales & Mortgage Hub" بمول بندر بمنطقة المعادي، وذلك للتسهيل على المواطنين ودمج جميع الإجراءات في مكان واحد.

ويرجع نمو محفظة تمويل الشركات والمؤسسات لتصل إلى ٣٣,٣٩ مليار جنيه بنسبة نمو بلغت ٥١٪ الي نمو القروض المشتركة وقروض وتسهيلات الشركات الكبرى والمؤسسات البنكية غير المصرفية لتصل إلى ٢٧,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١٧,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ وكذلك نمو محفظة القروض والتسهيلات لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما سجل الاستثمار في السندات غير الحكومية نموا ليبلغ ٢,٩٦ مليار جنيه بزيادة ٦٠٪. وقد تم النجاح في استقطاب عملاء جدد إلى محفظة الائتمان، بما يعزز مكانة البنك كشريك موثوق للشركات في السوق المصري. بالإضافة الي العمل على تقليل التركز القطاعي وتعزيز تنوع المحفظة، بما يعكس مرونة البنك وحرصه على دعم النمو الاقتصادي المستدام.

وعلى صعيد التحول الرقمي، واصل بنك نكست تنفيذ خطته الشاملة لتحديث بنيته التكنولوجية، حيث فعّل استخدام منصة UiPath الرائدة عالميًا في مجال الأتمتة الذكية، وذلك بهدف تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي وتسريع العمليات الداخلية والارتقاء بجودة الخدمات المصرفية. كما أبرم البنك شراكة استراتيجية مع شركة Red Hat العالمية، المتخصصة في البرمجيات مفتوحة المصدر، لتطوير بيئة تشغيل رقمية أكثر مرونة وأمانًا.

كما عزّز بنك نكست جهوده في مجال التحول الرقمي من خلال التعاون مع شركة IBM العالمية، لاعتماد مجموعة من الحلول التكنولوجية المتقدمة في مجالات المراقبة الفورية للأنظمة، وأتمتة الأعمال، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتكامل الأنظمة، بما يسهم في بناء بنية رقمية أكثر تطورًا واستقرارًا، ويُعزز من قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية رقمية أكثر سرعة وموثوقية.

وجدير بالذكر أن البنك قد نجح في التوسع في نشر ماكينات الصراف الآلي بعدد من المحافظات الجديدة، ليصل إجمالي عدد الماكينات إلى ١٤٥ ماكينة بنهاية عام ٢٠٢٥، محققًا نموًا بنسبة ٢٦٪ مقارنة بالعام السابق، مع تحديث ٩٧٪ من الشبكة إلى أحدث الطرازات بما يعزز تجربة العملاء. وقد شهدت المعاملات المنفذة عبر شبكة الصراف الآلي نموًا ملحوظا لتتجاوز ٤ ملايين معاملة ناجحة خلال العام، إلى جانب إطلاق خدمات NFC وإتاحة خدمات السحب والإيداع لمحافظ الهاتف المحمول.

وانطلاقا من التزام بنك نكست بدعم رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، عمل بنك نكست خلال عام ٢٠٢٥ على تعزيز دوره في مجال التمويل المستدام من خلال دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في مختلف أنشطته وعملياته التشغيلية. وقد بلغ إجمالي التمويلات المستدامة (متضمنة محفظة التوريق) نحو ٣,٦٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، منها ١,١٦٢ مليار جنيه تمويلات بيئية لدعم مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والاستثمارات الصديقة للبيئة و٢,٤٥٨ مليار جنيه تمويلات اجتماعية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين مختلف الفئات، بما يعكس التزام البنك بتحقيق أثر تنموي متوازن ومستدام.

كما واصل بنك نكست دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال توسيع محفظة تمويل السيارات الكهربائية خلال عام ٢٠٢٥، في إطار تشجيع وسائل النقل منخفضة الانبعاثات. وفي سياق التزامه بالشفافية وتعزيز ممارسات الإفصاح، أصدر بنك نكست تقريره الثاني للاستدامة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI Standards)، بما يعزز وضوح أدائه البيئي والاجتماعي والحوكمي أمام مختلف أصحاب المصلحة.

وإيمانًا منه بأهمية دوره في دعم توجهات الدولة نحو تحقيق استراتيجية الشمول المالي، واصل بنك نكست إطلاق عدد من المبادرات والحملات تحت رعاية البنك المركزي المصري، فقد شارك البنك في فعاليات الشمول المالي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في مركز شباب التجمع الاول قام البنك من خلالها بتقديم كافة الخدمات مصرفية والندوات التثقيفية والتي تشمل فتح حسابات مجانا دون حد أدني ودون مصاريف فتح حساب إلى جانب بطاقات فيزا المدفوعة مقدمًا وبطاقة ميزة مجانًا. كما أطلق البنك برنامج تمكين المخصص للمرأة وكذلك برنامج قادرون لتمويل عملائنا من ذوي الهمم. كما أطلق البنك حملة توعية لخدمة أصحاب الحرف وحسابات النشاط الاقتصادي، كما تم الترويج لحساب Teen+١٥ المخصص للشباب بدءًا من سن ١٥ عامًا. وكان البنك قد وقع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة بهدف تمكين الشباب اقتصاديًا وتعزيز التثقيف المالي على مستوى الجمهورية من خلال مراكز الشباب.

واستكمالًا لجهود البنك في دعم التنمية المستدامة، تبنثق استراتيجية بنك نكست للمسؤولية المجتمعية من رؤية متكاملة تتماشى مع توجهات البنك المركزي المصري لتعزيز التنمية المستدامة وترسيخ الشمول المجتمعي، من خلال تنفيذ مبادرات مؤثرة في مجالات الصحة والتعليم والرياضة والمساعدات الاجتماعية بما يسهم في إحداث أثر إيجابي ومستدام داخل المجتمع. وفي هذا الإطار، تم عددًا من المبادرات المجتمعية من خلال البنك ومؤسسة بنك نكست للتنمية المجتمعية التابعة للبنك، من بينها الشراكة مع مؤسسة السويدي اليكتريك لرعاية ٥٢ طالبًا بأكاديمية السويدي الفنية في مجالات التكنولوجيا والبرمجة، إلى جانب دعم المبادرات الصحية ومن ضمنها، توقيع بروتوكول تعاون بالتعاون مع مؤسسة اى اف جى ومع مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وابحاث القلب لتدريب الكوادر التمريضية لتزويدهم بالمعرفة والخبرة لتعزيز قدرتهم على انقاذ حياة المرضى، إطلاق قوافل طبية مجانية في المحافظات الأكثر احتياجًا لدعم مبادرة مؤسسة ميرفت سلطان للأعمال الخيرية «مصر في عيونا». كما وقّع البنك عقد رعاية مع منتخب مصر للكرة الطائرة البارالمبية دعمًا لتمكين ذوي الهمم، فضلًا عن التعاون مع جمعية الأورمان لتوزيع كراتين المواد الغذائية على الأسر الأولى بالرعاية خلال شهر رمضان.

وانعكاسًا للأداء القوي الذي حققه بنك نكست خلال عام ٢٠٢٥، حصد البنك عددًا من الجوائز الدولية المرموقة التي عكست تنوع مجالات تميزه داخل القطاع المصرفي، عبر مجالات شملت تطوير المنتجات والخدمات المصرفية، والتمويل المشترك، والتسويق الرقمي، وبناء الهوية المؤسسية، وهم:

- جائزة أسرع محفظة بطاقات ائتمان نموًا لعام ٢٠٢٥ من مجلة Global Brands Magazine.
- جائزة أسرع محفظة قروض عقارية نموًا لعام ٢٠٢٥ من مجلة Global Brands Magazine.
- جائزة أفضل تمويل مشترك في أفريقيا لعام ٢٠٢٥ من مجلة EMEA Finance عن مشاركة البنك في التمويل المشترك لصالح صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.
- جائزة أفضل قرض بالعملة المحلية في شمال أفريقيا لعام ٢٠٢٥ من مجلة EMEA Finance عن مشاركة البنك في التمويل المشترك المخصص للشركة المصرية للاتصالات.
- جائزة Best Social Media Marketing لعام ٢٠٢٥ ضمن جوائزMENA Banking Excellence عن حملة إعادة بناء الهوية المؤسسية للبنك.

AlamALmalNews www.facebook.com/AlamALmalNews

د. وليد خضر الخبير بمجال ضمان مخاطر الائتمان:

استحواذ واشنطن على 3 ملايين برميل نفط يكشف الأسباب الاقتصادية للحرب

التضخم يقفز إلى 13.4 % خلال شهر

الأسرة المصرية بحاجة لتغيير ثقافة الاستهلاك بالتحوط والترشيد

قدم الدكتور وليد خضر وليد خضر الخبير بمجال ضمان مخاطر الائتمان، والمستشار المالي السابق بصندوق التنمية الصناعية السعودي، في حوار خاص، تحليلا شاملا لتداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية، وتأثيرها على المشهد الاقتصادى دوليا ومحليا، مؤكدا أن ارتفاع أسعار الطاقة وتداعيات الحرب على الإمدادات الغذائية تظهر أثرها مباشرة على المواطن المصري، ما يجعل تعزيز الحماية الا جتماعية، رفع الحد الأدنى للأجور، وزيادة دعم الفئات الأقل دخلا ضرورة ملحة.

وأوصى بضرورة تعزيز الاستقلالية الاقتصادية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، فضلا عن مواجهة خروج الأموال الساخنة من السوق المصرية عبر أدوات ادخار بعائد مرتفع، لضمان استقرار السيولة والحفاظ على تحويلات المصريين بالخارج لمواجهة مثل هذه التحديات.

وإلي نص الحوار..

هل ترى أن الحرب الأمريكية الإيرانية عسكرية أم اقتصادية ولماذا؟

أرى أن الحرب بدأت فعليا من فنزويلا، حين استولت الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة ملايين برميل، منها مليون برميل كانت تتجه إلى الصين، ومن هنا نستنتج أن الهدف الحقيقي من الحرب على إيران هو الصين ومحورها (موسكو – طهران – بكين)، وذلك بهدف الإبقاء على الهيمنة الدولارية، وقد بدأ هذا من محاولات فرض التعريفات الجمركية منذ ولاية الرئيس الأمريكي ترامب الأولى وهي في جوهرها حرب اقتصادية بأدوات سياسية.

وماذا تتوقع للتداعيات الاقتصادية المرتقبة في حالة إطالة زمن الحرب؟

أرى أن هذه الحرب غريبة في مدتها، إذ إن إيران تطيل أمدها، وتراهن على دعم دول العالم لها والضغط على الولايات المتحدة، وفي المقابل، تطيل الولايات المتحدة نفسها أمد الصراع عبر التصريحات المتضاربة، سعيا لممارسة مزيد من الضغوط على الصين حتى إن الهدنة لم تتم، وذلك لكسب مزيد من الوقت في إطار سياسة الاستنزاف، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية العالمية، فهناك أزمة سياسية أخرى تلوح في الأفق، وهي اختلال توازن القوى السياسية وتغير مشهدها.

كيف يؤثر استمرار هذه الحرب على الاقتصاد المصري؟

أزمة الطاقة طالت العالم بأسره، وبالتالي نحن كدولة ذات اقتصاد ناشئ طالنا التأثير بشكل مباشر فمسألة تسعير الطاقة قائمة بالأساس على التخوفات والتوقعات والجديد أن العديد من الدول وجدت مخارج لتصريف نفطها، كما أوجدت مسارات بديلة للإمدادات، إلا أن التخوفات بشأن الطاقة لا تزال هي المحدد الأساسي لأسعارها. وقد تأثرت مصر أيضا على مستوى التضخم بشكل ملحوظ إذ سجل في يناير ٢٠٢٦ نحو ٩ ،١١٪، وارتفع في فبراير إلى ٤ ،١٣٪، ونحن في انتظار بيانات مارس، التي نتوقع أن تعكس زيادات الأسعار خلال شهر رمضان، فضلا عن تداعيات تحريك أسعار الطاقة وفروق سعر الصرف، وهنا يمكن القول إن كل رصاصة تطلق تنعكس بشكل مباشر على جيب المواطن، وكذلك على أداء البورصة المصرية.

هل استعدت مصر بشكل كاف لمثل هذه المرحلة؟

لم نكن على أتم الاستعداد لمواجهة تداعيات تلك الأحداث بالقدر الكافي في زمن الحرب الروسية الأوكرانية فكان لدينا احتياطي دولاري يقارب ٤١ مليار دولار، واضطررنا إلى سحب نحو ١٠ مليارات دولار منه خلال تلك الفترة، ما أدى إلى تأجيل المشكلة إلى وقت لاحق، دون تحريك يذكر في الأسعار، حتى تفاقمت الأزمة في عام ٢٠٢٤، حين جرى تحريك سعر الصرف وحدثت موجة تضخم شديدة.

أما في الوقت الراهن فنقرأ المشهد بشكل مختلف، إذ ندخل هذه المرحلة باحتياطي يقدر بنحو ٥٢,٧ مليار دولار كما أن السيولة الدولارية لدى البنوك المصرية أصبحت ولأول مرة في وضع موجب حيث سجلت نحو ١٥ مليار دولار في يناير، ثم ارتفعت إلى ١٧ مليار، فضلا عن وجود نحو ٣٠ مليار دولار سيولة لدى البنوك، تمثل خط الدفاع الأول لدعم البنية التحتية، ولدينا قدر من المرونة التي أتاحتها الإدارة المالية سواء في سعر الصرف أو في إدارة السياسة النقدية، وبالتالي، نواجه هذه المرحلة بدرجة أكبر من الاستعداد، أقر بأننا لسنا في أفضل حال ممكن، لكننا بالتأكيد أفضل مما كنا عليه سابقا.

كيف ترى تأثير الحرب على مكونات قطاع الطاقة وسلاسل الإمداد؟

هناك توقعات بارتفاع سعر البرميل النفط بفعل استمرار الحرب ليصل إلى ما بين ١٥٠ و٢٠٠ دولار، وتشير بعض التقديرات إلى أن بعض شركات البترول تلجأ حاليا إلى الشراء من السوق الموازية بأسعار مرتفعة، تجاوزت بالفعل ١٥٠ دولارا للبرميل.

ولا شك أن تحريك أسعار الطاقة في الآونة الأخيرة يعد من أكبر زيادات الأسعار التي شهدها السوق المصري، حيث تراوحت الزيادة بين ١٥٪ و٢٢٪، وقد أثر ذلك بشكل مباشر على المواطن والمصانع، كما انعكس سلبا على سلاسل الإمداد.

وبناء عليه، فمن المؤكد أن معدلات التضخم ستتأثر، وأن الأسعار ستواصل الارتفاع وأطمح في أن تنظر الحكومة إلى المواطن بعين الاعتبار بشكل أكبر.

وإذا تحدثنا عن مضيق هرمز، الذي يمر من خلاله نحو ٢٥٪ من إمدادات الطاقة عالميا، فإن أي تأخير في سلاسل الإمداد ينعكس مباشرة على المصانع وسلاسل التوريد.

وللأسف، حدث هذا التأثير في فترة قصيرة للغاية، خلال أيام معدودة، إلا أن معالجة ما حدث في أيام قد تستغرق وقت طويل، وحتى إذا توقفت الحرب غدا، فنحن بحاجة إلى عام كامل على الأقل لمعالجة تداعياتها.

ما تأثير خروج السيولة من السوق المصرية خلال الحرب على السياسة النقدية للبنك المركزي؟

شهدنا خلال ٣٠ يوما من الحرب خروج نحو ٨ مليارات دولار من السوق، وعلى سبيل المقارنة خرجت سيولة خلال الحرب الأوكرانية في نحو ٢٠ يوم تقريبا، تقدر بنحو ٢٢ مليار دولار نتيجة لحالة الخوف وضبابية المشهد، وطول أمد الحرب، إضافة إلى وجود ملاذات آمنة، مثل ارتفاع عوائد السندات الدولارية إذ رفعت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة عوائد سنداتها، فضلا عن ارتفاع قيمة الدولار.

كل هذه العوامل تؤدي إلى خروج السيولة، لكنها ليست بالحجم الذي يحدث هزة كبيرة فلا تزال ثقة المستثمر الأجنبي موجودة في مصر، إلا أننا نواجه أزمة سيولة، حيث يقوم بعض المستثمرين بسحب أموالهم لإعادة توظيفها في أسواق أخرى.

وأتمنى الحد من نزيف السيولة، والحفاظ على مستوى تحويلات المصريين بالخارج، التي وصلت إلى نحو ٤٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، فضلا عن تجنب عودة ظاهرة الدولرة والسوق السوداء مرة أخرى، ويمكن لتحقيق ذلك إصدار أدوات ادخار بعائد مرتفع لمدة عام، لامتصاص الآثار السلبية الحالية، خاصة أن لدينا تضخما داخليا، إلى جانب التضخم المستورد من الخارج.

كيف تتعامل الأسرة المصرية مع تداعيات ظروف الحرب؟

لاحظنا بعض الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الدولة، مثل قرار غلق المحال التجارية بعد الساعة التاسعة مساء، وهو ما أثار جدلا، وأرى أن مثل هذه القرارات، التي بدأت منذ جائحة كورونا، تفرض على المواطن ضرورة تغيير ثقافته الاستهلاكية فبعد أن كنا في أوقات سابقة لا نحتاط للظروف، أصبح من الواضح أن الأوضاع قد تتغير بين ليلة وضحاها، ومن ثم فإن التحوط، وترشيد الاستهلاك، وتغيير ثقافة الإنفاق أصبحت أمور ضرورية، ولم تعد رفاهية، لا للدولة ولا للمواطن

كيف أثرت الحرب على أسواق المال وأسواق السلع؟

خروج الأموال الساخنة أثر سلبا على البورصة، حيث تراجع المؤشر إلى نحو ٤٥ ألف نقطة بعد أن كان قد بلغ ٥٣ ألف نقطة، ومع ذلك تظل البورصة المصرية من بين أسرع البورصات نموا خلال عام ٢٠٢٥، ولا تزال تحقق نموا يقدر بنحو ١٠٪ مقارنة بالعام السابق، ونأمل أن تنتهي الأوضاع سريعا لنواصل مسار النمو، خاصة أن معظم الأسهم المصرية لا تزال مقوّمة بأقل من قيمتها العادلة، ورغم أن الحرب خلقت تحديات كبيرة، فإنها في الوقت نفسه أوجدت فرصا واعدة فهناك قطاعات تشهد طلب متزايد، مثل قطاع الأغذية، الذي يزداد الطلب عليه محليا سواء في الخضروات أو الفاكهة وغيرها، إلى جانب ارتفاع الطلب على الأسمنت والأسمدة وكما يقال من المحنة تولد المنحة.

وقد استفادت مصر خلال الفترة الماضية من خط «سوميد» (العين السخنة – سيدي كرير)، الذي يعد من المسارات الحيوية لنقل النفط، فالطلب العالمي على الغذاء من دول الخليج، خاصة مع توقف الإمدادات من دول آسيا، يشكل فرصة مهمة لمصر كما أن خط «سوميد» يمثل فرصة استراتيجية، ولدينا أيضا بعض الطائرات المخزنة في المطارات المصرية، والتي تساعد في تخفيف وطأة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الحرب

أسعار النفط مرشحة للارتفاع إلى 150 وربما 200 دولار للبرميل مع استمرار الحرب

هل تتغير مخازن القيمة لدى الأفراد بتطور الصراع؟

كل ظرف له طبيعته، وما ينطبق على الدول غالبا ينطبق على الأفراد، نرى اليوم أن الدول نفسها تغير مخازن القيمة، فقد شهدت الفترة الماضية سبعة أشهر متتالية من صعود الذهب، نتيجة تكالب البنوك المركزية على شرائه ،ثم عاد الذهب للتراجع بعد أن باعت تركيا نحو ٦٠ طن لتوفير سيولة لمواجهة التضخم لديها.

وبالتالي، ما ينطبق على الدول ينطبق على الأفراد، إذ أصبحت السيولة حاليا أمر مهم للجميع، خاصة أن أغلب الاستثمارات محاطة بالغموض والضبابية، فالذهب يظل ملاذ آمن، لكن عند الحاجة للسيولة يضطر الأفراد والدول إلى البيع، ويصبح ترتيب الأولويات مختلف.

أما بالنسبة للشهادات الادخارية، فقد طالب عدد كبير من المواطنين، بعد انتهاء شهادات بعائد ٢٧٪ في أغسطس المقبل، بإصدار شهادات بديلة بنفس السعر، وكنا نسير سابقا في إطار سياسة تخفيض سعر الفائدة للعام الماضي، لكن تدخلات سياسية خارجية أثرت على سياسة البنك المركزي، ما أضاف ضغوط على الأسواق.

وفي السابق، كان أقصى عائد على تلك الشهادات يتراوح بين ١١ و١٢٪، وكانت الأسعار في المتناول، ومع استمرار سياسة التخفيض التي انتهجها البنك المركزي العام الماضي، تأثرت بشكل مباشر شرائح أصحاب المعاشات والدخول المحدودة فيما يتعلق بتلك الشهادات.

ما الدروس المستفادة من هذا الصراع على المستوى المحلي والإقليمي؟

ومهما درسنا المؤشرات الاقتصادية، تبقى الاستقلالية الاقتصادية الدرع الوحيد والحقيقي لأي دولة، فحين تملك الدولة طاقتها وغذاءها، فإنها تمتلك مساحة كبيرة من القدرة على مواجهة الأزمات فالاستقلالية هي الدرع الواقي من تلك الصدمات، وبالتالي علينا أن نستثمر أراضينا، وأن نصدر منتجاتنا، وأن ندير مواردنا المائية والطاقة بشكل مستقل، ومن الضروري ألا نعتمد على الطاقة الأحفورية فقط، إذ أصبح هناك طلب ملح على زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، لتشكل على الأقل نحو ٤٠٪ من مزيج الطاقة، مع التركيز على الطاقة الشمسية، وزيادة الحوافز الخاصة بها، بما يسهم في حل سريع للأزمة

وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، خصصت الدولة في موازنتها نحو ٨٣٢ مليار جنيه لهذا الغرض، وهو مجهود مشكور، حيث وصل الحد الأقصى للأجور إلى نحو ٨٠٠٠ جنيه، مع زيادة متوقعة بنسبة ١٥٪ للمعاشات، لكن من المهم أن تتدخل الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص لتعزيز الحد الأدنى للأجور وتعميمه على جميع شركات القطاع، وتدرج دعم الفئات الأقل دخلا للمعاشات بنسبة أكبر، تصل إلى نحو ٥٠٪ بدلا من ١٥٪، لضمان حماية اقتصادية أفضل للفئات الأكثر هشاشة.

52.7 مليار دولار احتياطي نقدي يعزز قدرة مصر على مواجهة التطورات

أعده للنشر ـ مي رفاعي

لدعم الموردين والتسهيل على الشركات،،

بنك مصر يضيف خدمة سلاسل الإمداد والتمويل لخدمات الإنترنت البنكي للشركات

في إطار استراتيجيته المتواصلة للابتكار وتقديم أحدث الحلول الرقمية، قام بنك مصر بإضافة خدمة «سلاسل الامداد والتمويل» لخدمات الإنترنت البنكي للشركات لدعم الموردين والتسهيل على الشركات، وتعكس هذه الخطوة ريادة البنك في التحول الرقمي وحرصه على تقديم حلول مبتكرة تساهم في تعزيز كفاءة قطاع الأعمال ودعم الموردين داخل مصر.

وتوفر الخدمة تجربة سلسة وذكية تساعد على تبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة المدفوعات، كما تعزز القدرة على إدارة السيولة بشكل أكثر فعالية ومرونة، ما يمنح الشركات فرصة التركيز على تطوير أعمالها وتوسيع نطاقها دون الانشغال بالمعاملات الروتينية، حيث تمكّن الخدمة الشركات من إدارة جميع عملياتها المالية بشكل رقمي متكامل، بدءًا من رفع الفواتير إلكترونيًا، مرورًا بمتابعة دورة الموافقات والسداد، وصولا إلى تنفيذ المدفوعات بكل سهولة وأمان عبر المنصة.

كما تتيح تلك الخدمة للشركات الاحتفاظ بسيولتها لفترات أطول، بما يسهم في تحسين رأس المال العامل وتعزيز قدرتها على الاستثمار في أنشطتها المختلفة، وتضمن الخدمة سداد مستحقات الموردين في الوقت المحدد، ما يعزز الثقة والتعاون بين جميع الأطراف في سلاسل الإمداد ويعكس التزام بنك مصر بدعم العلاقات التجارية المستدامة، وكذلك توفر الخدمة مرونة مالية تقلل المخاطر المرتبطة بسير العمليات المالية، وتدعم التدفقات النقدية بما يضمن استمرارية النشاط التجاري وتوسيع نطاق الأعمال بشكل مستدام.

وأكد أحمد القاضي، رئيس قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات ببنك مصر، أن إطلاق هذه الخدمة يأتي انطلاقًا من حرص البنك على تقديم حلول رقمية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتواكب أحدث المعايير العالمية في مجال التمويل الرقمي من خلال دمج التكنولوجيا المتطورة في مختلف المعاملات المصرفية، مؤكدًا الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الحلول في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي ودعم الاقتصاد الوطني.

وأشار القاضي إلى أن الخدمة تمثل حلاً تمويليًا متكاملاً للشركات الكبرى والمتوسطة، يتيح دفع فواتير الموردين فورًا مع الحفاظ على السيولة لفترة أطول، مما يعكس حرص البنك على دعم كل من الشركات والموردين على حد سواء، مؤكداً دور بنك مصر كشريك رئيسي في بناء مستقبل مالي مستدام ومبتكر.

هذا ويعمل بنك مصر على تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

ويعيين عمرو النقلي نائبًا للرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال

أعلن بنك مصر عن تعيين عمرو محمد زكي النقلي في منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال بالبنك.

ويمتلك عمرو النقلي خبرة مصرفية ممتدة، حيث شغل منصب كبير مسؤولي الأعمال للشركات والمؤسسات المالية والحكومات في بنك ABC، وقاد خلال هذه الفترة العديد من المبادرات الاستراتيجية التي أسهمت في تطوير الأعمال المصرفية وتعزيز نموها.

كما يتمتع بخبرة واسعة في مجالات الاستثمار، وائتمان الشركات، والقروض المشتركة، حيث تولى قيادة أنشطة الأعمال المصرفية عبر أكثر من ١٥ سوقًا في خمس قارات، محققًا نموًا ملحوظًا في حجم الأعمال، إلى جانب قيادته لعدد من مبادرات التحول الرقمي في العمليات المصرفية وتجربة العملاء.

وشغل النقلي كذلك منصب رئيس مجلس إدارة بنكين تابعين لمجموعة بنوك ABC، من بينهما بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث اضطلع بدور محوري في الإشراف الاستراتيجي وتعزيز الحوكمة وتوجيه القرارات التشغيلية والتجارية. كما تولى سابقًا عددًا من المناصب القيادية في كل من سيتي بنك وبنك المشرق، واكتسب خلالها خبرات متقدمة في مجالات التمويل الهيكلي وتطوير الأعمال على المستوى الإقليمي.

للعام الثاني علي التوالي..

إدراج المصرف المتحد ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأكبر 50 شركة وأقوى 50 علامة تجارية 2026

للعام الثاني علي التوالي، أدرج المصرف المتحد ضمن قائمة فوربس الشرق الاوسط Forbes Middle East لأكبر ٥٠ شركة وأقوى ٥٠ علامة تجارية في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦. الأمر الذي يعكس قوة الأداء المصرفي العام وتنامي القيمة المؤسسية. ويؤكد على كفاءة المصرف المتحد في تحقيق المعادلة التي تجمع بين الصلابة المالية وقوة وتاثير العلامة التجارية.

جاء إدراج مؤسسة فوربس الشرق الاوسط للمصرف المتحد ل ٥ أسباب رئيسية هم:

أولا: الأداء المالي المستقر والذي يعكس ثقة المستثمرين والاستقرار والكفاءة المالية العامة للمؤسسة من حيث معدلات النمو والقيمة السوقية المتنامية.

ثانيا: تنوع الحلول المصرفية والخدمات البنكية - حيث واصل المصرف المتحد مسيرة الابتكار والتنوع في طرح حلول مصرفية سواء تقليدية أو متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تلبي إحتياجات العملاء الحالية والمستقبلية.

ثالثا: التحول الرقمي وتعزيز تجربة العملاء - وذلك من خلال الاستثمار في الحلول والتطبيقات الرقمية الحديثة بهدف تحسين جودة الخدمات والمنتجات وفقا لمعايير الجودة العالمية. كذلك تعزيز تجربة العملاء وبناء شراكات ناجحة قائمة علي الثقة والاستمرارية.

رابعا: تعزيز حلول الاستدامة وآليات التمويل الأخضر - عبر تبني مبادرات دعم الاقتصاد الأخضر ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فضلا عن تعاونه مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ لإطلاق منتجات وحلول مصرفية خضراء ومستدامة.

خامسا: بناء علامة تجارية قوية ذات تأثير وابعاد مجتمعية - من خلال المشاركة والدعم المودة لمبادرات الدولة المصرية والبنك المركزي المصري، نحو توسيع قاعدة الشمول المالي وتمكين الفئات المختلفة منها الشباب والمرأة ورواد الأعمال وذوي الهمم. كذا المساهمة في أعمال التنمية المجتمعية.

وفي تعقيب خاص، يقول طارق فايد - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف المتحد - إن هذا الإدراج للمصرف المتحد ضمن قائمة Forbes Middle East للعام الثاني علي التوالي، يعد مؤشر لقوة الأداء العام، وقدرة المؤسسة على تحقيق التوازن بين الأداء المالي وتعزيز العلامة التجارية والاثر المجتمعي المباشر والغير مباشر.

فمؤسسة فوربس العالمية، تعد أحد أبرز المؤشرات العالمية التي تقيس القيمة الحقيقية للمؤسسات، ومدى تأثيرها بالسوق، كذا انعكاسها علي ثقة العملاء واستدامة النمو.

وأضاف أن المصرف المتحد سيواصل مسيرته الإستراتيجية نحو الابتكار وتعزيز دوره كمؤسسة مالية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتنمية القطاعات المختلفة سواء الإنتاجية أو الخدمية عبر حلول مصرفية وخدمات رقمية، وكذا نشر ثقافة الشمول المالي والتحول الرقمي ودعم ريادة الأعمال. وأيضا تبني مبادرات ذات أثر اجتماعي وتنموي.

بنك القاهرة ومتلايف يعزّزان مكانتهما كشركاء استراتيجيين ويحتفلان بإنجازات 2025

في احتفالية تعكس قوة الشراكة الإستراتيجية ونجاح نموذج التأمين البنكي، نظمت شركة «متلايف» بالتنسيق مع بنك القاهرة- شريكها البنكي- حفل تكريم خاص للاحتفال بإنجازات عام ٢٠٢٥، وتقدير أفضل الأداء الذي أسهم في تحقيق نتائج متميزة وترسيخ مكانة الشراكة كأحد النماذج الناجحة في السوق المصري.

وتمتد الشراكة بين متلايف وبنك القاهرة على مدار عامين، استطاعا خلالهما خدمة قاعدة عريضة من عملاء بنك القاهرة عبر ١٥٧ فرعاً، فيما حققت تلك الشراكة إنجازات متميزة خلال عام ٢٠٢٥

كما شهدت الاحتفالية تسليط الضوء على روح التعاون والشراكة الحقيقية التي تجمع بين فرق عمل متلايف وبنك القاهرة، مع التأكيد على التزام الطرفين بالابتكار والتركيز على ما يحقق المنفعة القصوى للعملاء عن طريق تمكين المزيد من الأفراد والعائلات مالياً، بما يعكس رسالة متلايف العالمية دائمًا معكم، لبناء مستقبل أكثر ثقة، حيث دفعت متلايف إجمالي مطالبات خلال العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ ما يزيد عن ١٥ مليون جنيه للمؤمن عليهم من عملاء بنك القاهرة.

وفي هذا السياق، أعرب حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، عن اعتزازه بالشراكة الاستراتيجية مع شركة متلايف، مؤكدًا أن التعاون بين الجانبين يمثل نموذجًا ناجحًا للتكامل بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين، ويعكس رؤية مشتركة ترتكز على تقديم قيمة حقيقية للعملاء وتعزيز جودة الخدمات المقدمة لهم. وأضاف أباظة أن استمرار نجاح هذه الشراكة يؤكد التوافق في الرؤى بين المؤسستين، والالتزام المشترك بتطوير حلول مالية وتأمينية متكاملة تواكب تطلعات العملاء وتسهم في دعم نمو الأعمال على أسس مستدامة.

بهذه المناسبة، قال هيثم طاهر، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة متلايف مصر: "نفخر بما حققته فرق العمل خلال عام ٢٠٢٥ من نتائج عكست قوة الأداء وروح الالتزام والاحترافية، ويأتي هذا التكريم تقديرًا لدورهم المحوري في دعم نجاح الشراكة مع بنك القاهرة، وفي عامها الثاني، أثبتت هذه الشراكة الاستراتيجية قدرتها على تحقيق قيمة حقيقية، من خلال تقديم حلول تأمينية مبتكرة ومتكاملة تلبي احتياجات العملاء وتواكب تطلعاتهم. ومع تطلعنا إلى عام ٢٠٢٦، نواصل تركيزنا على النمو المستدام، وتسريع وتيرة الابتكار، وتعزيز تجربة عميل أكثر سلاسة وذكاء، بما يدعم التمكين المالي للأفراد والعائلات، ويعزز مكانة متلايف كشريك تأميني موثوق في السوق المصري".

من جانبه، قال محمد ثروت، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية ببنك القاهرة، إن نتائج عام ٢٠٢٥ تعكس ثمرة العمل المشترك، حيث شهدت نموا ملحوظا في إنتاجية وثائق التأمين مما يمثل طفره حقيقة خلال تلك العام مقارنة بعام ٢٠٢٤، وهو ما يؤكد كفاءة فرق العمل وقدرتها على تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة ظهر تأثيرها على أرباح البنك.

وأوضح ثروت أن البنك حرص على توسيع نطاق تقديم خدمات التأمين البنكي لتشمل أكبر عدد من الفروع على مستوى الجمهورية، بما يعزز إتاحة الحلول التأمينية وصولا لأكبر عدد من العملاء، مشيرًا إلى أن دمج خدمات التأمين ضمن منظومة التجزئة المصرفية يسهم في تقديم تجربة أكثر تكاملا تلبي احتياجات العملاء المالية والتأمينية في إطار واحد.

في نفس السياق، قال وليد عبد المحسن، رئيس قطاع التأمين البنكي في شركة متلايف مصر «لا يمكن تحقيق النجاح بمعزل عن الشراكة الحقيقية بين متلايف وبنك القاهرة، التي أثبتت أن التعاون المبني على الثقة والتكامل بين الفرق هو المفتاح لتحقيق نمو مستدام، وإحداث تأثير حقيقي في حياة العملاء وتعزيز مكانة الطرفين في السوق.» ويأتي هذا الحدث ضمن رؤية متلايف المستقبلية، التي تهدف إلى تعزيز النمو المستدام، والابتكار، وتطوير الشراكات الاستراتيجية، مع التركيز على تقديم منتجات تأمينية متكاملة تعكس تطلعات العملاء وتحقق قيمة حقيقية لهم، وتعزز مكانة الشركة في سوق التأمين البنكي المصري. ويأتي هذا النجاح بالتوازي مع انطلاقة قوية لشركة متلايف العالمية مع بداية عام ٢٠٢٦، حيث حصلت الشركة على تقدير عالمي ضمن القائمة السنوية (Fortune World's Most Admired Companies) للعام السابع على التوالي، حيث تصدّرت المرتبة الأولى في قطاع تأمينات الحياة والصحة لعام ٢٠٢٦. ويعكس هذا التكريم المكانة العالمية الراسخة لمتلايف، وقوة أدائها المالي، والانضباط في تنفيذ استراتيجيتها، إلى جانب التزام فرق العمل بتقديم تجربة متميزة للعملاء ودعم المجتمعات التي تعمل بها الشركة حول العالم، بما يعزز ثقة الشركاء والعملاء في السوق المصري مع انطلاق عام جديد من النمو.

هل تدعم زيادة رؤوس أموال البنوك الاقتصاد من تقلبات سعر الصرف؟

اتفق خبراء أسواق المال على أن الحروب في جوهرها عدو لليقين والاستقرار، والأسواق المالية لا تحب عدم اليقين، لذلك تنخفض الأسهم أثناء الحروب، ليس فقط بسبب التأثير الاقتصادي المباشر، بل أيضًا بسبب الخوف وارتفاع علاوة المخاطر.

وقال الدكتور شريف عبد الغني، الخبير الاقتصادي، إن استمرار الحرب يُعد عاملًا محوريًا في إعادة تشكيل المشهد الاستثماري، حيث إن الحروب لا تؤثر فقط على السياسة والجغرافيا، بل تمتد آثارها إلى أسواق المال، وأسعار الفائدة، والتضخم، وتدفقات رؤوس الأموال، وسلوك المستثمرين حول العالم.

موضحًا أن أول ما يتأثر بالحروب هو معنويات المستثمرين، فعندما تزداد المخاطر الجيوسياسية يدخل المستثمرون في حالة (Risk-Off Mode)، أي الابتعاد عن الأصول الخطرة مثل الأسهم والأسواق الناشئة، والاتجاه نحو الملاذات الآمنة مثل الذهب والسندات الحكومية الأمريكية والدولار.

وفي هذه الحالة، يطالب المستثمرون بعائد أعلى مقابل المخاطرة، وهو ما يسمى «علاوة المخاطر»، مشيرًا إلى أن ارتفاع علاوة المخاطر يؤدي مباشرة إلى انخفاض تقييمات الأسهم، حيث تنخفض مضاعفات الربحية حتى لو لم تنخفض أرباح الشركات نفسها، وبالتالي تهبط أسعار الأسهم بسبب الخوف وعدم اليقين، وليس بسبب ضعف الأداء التشغيلي.

وأوضح أن الحروب تؤدي إلى ارتفاع التضخم، خاصة إذا كانت في مناطق إنتاج أو نقل الطاقة، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج.

وهنا تواجه البنوك المركزية معضلة كبيرة، فالتضخم المرتفع يمنعها من خفض أسعار الفائدة لدعم الاقتصاد، بل قد تضطر إلى الإبقاء على الفائدة مرتفعة لفترة طويلة.

وبالتالي، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة معدل الخصم، ومن ثم تنخفض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات، وهو ما يضغط على تقييمات الأسهم، خاصة أسهم النمو.

وأشار إلى أنه في فترات الحروب تتجه المال، إن الحروب في جوهرها عدو لليقين والاستقرار، والأسواق المالية لا تحب عدم اليقين، لذلك تنخفض الأسهم أثناء الحروب ليس فقط بسبب التأثير الاقتصادي المباشر، بل أيضًا بسبب الخوف وارتفاع علاوة المخاطر. لكن المفارقة أن أكبر الفرص الاستثمارية غالبًا ما تظهر في فترات الأزمات والحروب، لأن كثيرًا من الأصول يتم بيعها بأقل من قيمتها الحقيقية.

وأضاف أنه بمجرد انتهاء الحرب وعودة الاستقرار، تتحول القطاعات التي كانت الأكثر تضررًا، مثل السياحة والتشييد والصناعة، إلى قاطرة الصعود في الأسواق، وبالتالي يمكن القول إن الحرب تعيد تسعير المخاطر، أما السلام فيعيد تسعير الفرص.

وأوضح أن سلوك المستثمرين المؤسسيين، مثل صناديق التحوط، لا يتسم بالعاطفة مثل المستثمرين الأفراد، بل يتبعون استراتيجيات واضحة. فمثلًا أثناء الحرب يتم زيادة التحوط باستخدام المشتقات، وزيادة الاستثمار في السندات قصيرة الأجل، والتركيز على الشركات ذات الميزانيات القوية والتدفقات النقدية المستقرة، وتقليل الاستثمار في الأسواق الناشئة، مع الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة.

أما بعد وقف إطلاق النار، فيتم التحول إلى أسهم النمو، وزيادة الاستثمار في القطاعات الدورية، والدخول في الأسواق التي تعرضت لعمليات بيع مبالغ فيها، وبناء مراكز استثمارية طويلة الأجل.

وأضاف أنه عند انتهاء الحروب أو توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، غالبًا ما يحدث صعود قوي وسريع في الأسواق نتيجة اختفاء جزء كبير من المخاطر الجيوسياسية. وفي هذه الحالة تنخفض علاوة المخاطر، وترتفع تقييمات الأسهم، وتعود رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة، وتنخفض أسعار النفط نسبيًا، وتتراجع توقعات التضخم، وتبدأ التوقعات بخفض أسعار الفائدة، وترتفع أسهم النمو والأسهم الدورية.

أسماء عبد البارى

شريف عبد الغني:

ارتفاع علاوة المخاطر يضغط على تقييمات الأسهم

رؤوس الأموال العالمية نحو الدول الأكثر أمانًا، مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة مثل مصر، وهو ما ينعكس في انخفاض السيولة في البورصات، وتراجع أسعار الأسهم، والضغط على العملات المحلية، وارتفاع تكلفة الاستيراد، وزيادة التضخم، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات أسعار السلع، وانخفاض قيمة العملة، وتباطؤ عجلة الاقتصاد.

وأوضح أن الحروب لا تضر جميع القطاعات بنفس الدرجة، بل إن بعض القطاعات تستفيد بشكل مباشر. فالقطاعات المستفيدة أثناء الحرب تشمل قطاع النفط والطاقة بسبب ارتفاع الأسعار، وقطاع

محمد عبدالعليم:

البيع العشوائي يخلق فرصًا استثمارية أقل من القيمة الحقيقية

الصناعات الدفاعية نتيجة زيادة الإنفاق العسكري، وبعض شركات السلع الأساسية، إضافة إلى الذهب والمعادن النفيسة. أما القطاعات المتضررة أثناء الحرب فتشمل السياحة والطيران، والتشييد والبناء، والسلع الاستهلاكية، والبنوك في بعض الحالات.

موضحًا أنه بعد وقف إطلاق النار يحدث العكس، حيث يكون قطاع السياحة والطيران من أكبر المستفيدين، وكذلك التشييد والبناء نتيجة أعمال إعادة الإعمار، والبنوك بسبب تحسن الائتمان، بالإضافة إلى القطاعات الدورية والصناعية، وأسهم النمو مع توقعات خفض أسعار الفائدة.

وقال محمد عبد العليم، خبير أسواق

وصل إلى 55 جنيها..

خروج الأموال الساخنة يرفع الدولار في البنوك

أرجع مصرفيون ارتفاع أسعار الدولار مقابل الجنيه، حتى وصوله إلى ٥٥ جنيهًا، إلى التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة العمليات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران، والتي دفعت المستثمرين الأجانب إلى بيع استثماراتهم في أدوات الدين الحكومية والخروج بالأموال الساخنة.

وأعلن البنك المركزي ارتفاع الأرصدة القائمة للأجانب في أذون الخزانة المصرية إلى ٤٤,٨٤ مليار دولار (٢,١٥ تريليون جنيه) بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥.

وعلى مدار أول تسعة أشهر من عام ٢٠٢٥، ارتفعت أرصدة استثمارات العملاء الأجانب في أذون الخزانة المحلية بأكثر من ١٣ مليار دولار، وفق بيانات النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، والتي تشير إلى أن استثمارات الأجانب في أذون الخزانة بنهاية عام ٢٠٢٤ سجلت ٣١,٧٦ مليار دولار.

وأكد البنك المركزي أن إجمالي الأرصدة القائمة في أذون الخزانة ارتفع خلال سبتمبر بنحو ٨٨,٢٩ مليار جنيه، ليصل إلى ٥,١٦ تريليون جنيه مقابل ٥,٠٧ تريليون جنيه في أغسطس من العام نفسه.

ورفعت بنوك القطاع الخاص أرصدتها في أذون الخزانة إلى ٨٤٩,٩١ مليار جنيه في سبتمبر الماضي، مقابل ٨٠٦,٨٣ مليار جنيه في أغسطس السابق له.

أما بنوك القطاع العام، فخفضت أرصدتها القائمة في أذون الخزانة المحلية إلى ٥٧٧,٨٥٥ مليار جنيه في سبتمبر، مقارنة بـ ٦٥٦,١٤ مليار جنيه خلال أغسطس ٢٠٢٥.

وبالنسبة لأرصدة بنوك الفروع الأجنبية في أذون الخزانة المصرية، فقد زادت إلى ٦٣,١٨٧ مليار جنيه في سبتمبر، مقابل ٤٨,٤٨٩ مليار جنيه في أغسطس.

وسجلت أرصدة صناديق الاستثمار في أذون الخزانة نحو ١٩٦,٢٢٤ مليار جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ١٩٨,٢٦٦ مليار جنيه في أغسطس ٢٠٢٥.

ويؤكد كرم سليمان، الخبير المصرفي، أن ارتفاع أسعار الدولار في الأسواق المصرية أمر متوقع في ظل خروج الأموال الساخنة، مما ينعكس بشكل مباشر على سعر الصرف في سوق الإنترنبنك، إذ يؤدي الطلب المرتفع على الدولار إلى زيادة قيمته مقابل الجنيه، إضافة إلى تأثير عمليات الاستيراد وسداد الالتزامات المالية المستحقة على الحكومة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

وأضاف سليمان أن استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية كبيرة، وقد تتجاوز ٤٠ مليار دولار، وما زال جزء كبير منها في السوق، مما يشكل ضغطًا على قيمة الجنيه مقابل الدولار في حال استمرار تخارج الأجانب.

ومن جانبه، قال الدكتور مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي، إن ارتفاع الدولار أمام الجنيه يعود إلى خروج الأموال الساخنة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميًا، وخاصة البترول.

وأضاف أن الاقتصاد المصري شهد خلال حدوث اضطرابات.

وأضاف أن هذه الاستثمارات لعبت دورًا مهمًا في دعم احتياطيات النقد الأجنبي خلال فترات الاستقرار، إلا أن خروجها المفاجئ قد يترك آثارًا ملحوظة على الاقتصاد الكلي، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار عالميًا وتصاعد التوترات الجيوسياسية.

وأشار إلى أن خروج هذه الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، خصوصًا الدولار، من أجل تحويل الأموال إلى الخارج، مما يخلق ضغوطًا على سعر الصرف.

وأضاف مصطفى بدرة أن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري لا يقتصر تأثيره على الأسواق المالية فقط، بل يمتد ليشمل زيادة تكلفة الاستيراد، مما ينعكس بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد.

واستطرد أن خروج الأموال الساخنة يمثل تحديًا حقيقيًا للاقتصاد المصري، نظرًا لتأثيره المباشر على سعر الصرف، وما يترتب عليه من انعكاسات على أسعار الوقود والتضخم والاستثمار.

وأشار بدرة إلى أنه من أجل بناء اقتصاد قوي، لا بد من العمل على تقليل الاعتماد على التدفقات المالية قصيرة الأجل، والتركيز على دعم الإنتاج والاستثمار طويل الأجل، بما يسهم في تعزيز الاقتصاد المصري ودعم معدلات النمو.

أسماء عبد البارى

كرم سليمان:

استمرار تخارج الأجانب يضغط على الجنيه

مصطفى بدرة:

الأموال الساخنة سلاح ذو حدين

السنوات الماضية خروجًا متكررًا للأموال الأجنبية المستثمرة في أدوات الدين الحكومية «الأموال الساخنة»، مما يمثل تحديًا كبيرًا أمام الاقتصاد المصري. وتُعد الأموال الساخنة استثمارات قصيرة الأجل تتم في أدوات الدين الحكومية، مثل الأذون والسندات والأسهم في البورصة المصرية، بهدف تحقيق أرباح سريعة من فروق أسعار الفائدة أو تقلبات أسعار الصرف، لكنها في المقابل شديدة الحساسية لأي تغيرات اقتصادية أو جيوسياسية، ما يجعلها أول الاستثمارات التي تغادر الأسواق عند

بنمو سنوي 19 %..

المهندس للتأمين تحقق أقساطًا بقيمة تتجاوز 1.7 مليار جنيه خلال 2025

اعتمد مجلس إدارة شركة المهندس للتأمين القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والتي أظهرت تحقيق الشركة أداءً ماليًا وتشغيليًا قويًا، مدفوعًا بنمو ملحوظ في حجم الأعمال، وكفاءة إدارة العمليات، واستمرار تبني سياسات توسعية متوازنة تدعم استدامة النمو وتعزز من مكانة الشركة في سوق التأمين المصري.

وكشفت القوائم المالية عن ارتفاع إجمالي الأقساط المصدرة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات لتسجل نحو ١,٧٥١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ١,٤٧٠ مليار جنيه خلال العام السابق، بزيادة قدرها ٢٨١ مليون جنيه، وبمعدل نمو ١٩٪، بما يعكس نجاح الشركة في تنمية محفظة أعمالها وتعزيز حصتها السوقية.

وفي سياق متصل، بلغ إجمالي التعويضات المسددة للعملاء نحو ٨٧٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥، في تأكيد واضح على التزام الشركة الراسخ بسداد مستحقات عملائها والوفاء بالتزاماتها التأمينية بكفاءة واحترافية.

كما سجل صافي الدخل من محفظة استثمارات الشركة (مخصصة وحرة) نحو ٣٤٩,٢ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥، مقابل ٢٩٩ مليون جنيه خلال العام السابق، بزيادة قدرها ٥٠,٢ مليون جنيه، وبمعدل نمو ١٦,٨٪، مدعوماً بكفاءة إدارة الأصول وتنويع القنوات الاستثمارية.

وارتفعت قيمة محفظة الاستثمارات لتصل إلى نحو ٢,٤٠٨ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٢,٠٢١ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ٣٨٦,٤ مليون جنيه، وبنسبة نمو ١٩٪، بما يعزز من قوة المركز المالي للشركة وقدرتها على دعم خططها التوسعية المستقبلية.

وفيما يتعلق بالربحية، حققت الشركة صافي أرباح بلغت ١٨١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥، في ظل التوازن بين النمو في حجم الأعمال وزيادة التعويضات وارتفاع تكلفة المخاطر.

كما ارتفعت حقوق المساهمين لتسجل نحو ١,١٠٩ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥، مقابل ٩٤٤,٣ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١٦٤,٨ مليون جنيه، وبمعدل نمو ١٧,٤٥٪، بما يعكس قوة القاعدة الرأسمالية للشركة.

شراكة بين البنك الأهلي المصري وجهاز تنمية المشروعات لتعزيز دعم وتمويل ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تعزيز التعاون المشترك لدعم وتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال في مختلف محافظات الجمهورية.

حضر التوقيع محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وسهى التركي نائب الرئيس التنفيذي، وباسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك بحضور عدد من قيادات الجانبين.

عقب التوقيع، اكد محمد الأتربي، أن هذا البروتوكول يأتي امتدادًا للدور الوطني الذي يقوم به البنك في دعم الاقتصاد المصري، مشيرًا إلى أن البنك يضع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على رأس أولوياته باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة.

وأضاف أن الشراكة مع جهاز تنمية المشروعات تمثل نموذجًا فعالًا لتكامل الجهود بين المؤسسات المالية والتنموية، بما يسهم في توفير بيئة داعمة لنمو هذه المشروعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي وخلق فرص عمل مستدامة.

واضاف باسل رحمي، أن التعاون مع البنك الأهلي المصري يعكس تكامل الجهود بين المؤسسات الوطنية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مشيرا الى سعى الجهاز من خلال هذه الشراكة إلى توسيع نطاق الخدمات المالية وغير المالية المقدمة لأصحاب المشروعات ورواد الأعمال، وتعزيز فرص حصولهم على التمويل اللازم، إلى جانب دعم مشاركتهم في المعارض والفعاليات الاقتصادية بما يسهم في زيادة الإنتاج والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.

واشارت سهى التركي، أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي في إطار استراتيجية البنك لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

مؤكدة حرص البنك الأهلي المصري على تعزيز دوره في دعم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات من خلال تقديم حلول تمويلية متكاملة وخدمات مصرفية مبتكرة ومناسبة لكافة القطاعات العاملة في السوق تسهم في تمكين هذه المشروعات من التوسع والنمو، بما يدعم جهود تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

وأوضح محمد مدحت نائب الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن مذكرة التفاهم تمثل دفعة قوية لتعزيز إتاحة التمويل والخدمات المتكاملة لعملاء الجهاز.

وتعمل على خلق بيئة داعمة لريادة الأعمال بما يسهم في زيادة الإنتاجية وفتح أسواق جديدة أمام المشروعات.

وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل.

ومن جانبه، أشار نادر سعد رئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة التنفيذي بالبنك الأهلي المصري ان هذه الشراكة تمثل خطوة مهمة نحو توفير منظومة متكاملة لدعم أصحاب المشروعات، من خلال الجمع بين الخبرات التمويلية والمصرفية للبنك الأهلي المصري والخدمات التنموية والفنية التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات، بما يسهم في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو والتوسع وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

إلى جانب دعم عدد من المبادرات المرتبطة بتعزيز التصدير، والامتياز التجاري، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والصناعات الحرفية واليدوية، وتمويل سلاسل القيمة في قطاع الصناعات الغذائية وغيرها من القطاعات الإنتاجية كما يتضمن التعاون دراسة إطلاق حملات ترويجية مشتركة لنشر ثقافة ريادة الأعمال والتعريف بالخدمات التي يقدمها الطرفان لدعم أصحاب المشروعات، بالإضافة إلى بحث تركيب ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك داخل بعض فروع الجهاز.

مشروعات تمكين اقتصادي وقوافل طبية موسعة..

مصر لتأمينات الحياة وجمعية الأورمان تدعمان 50 مشروعًا تنمويًا بالصعيد

في خطوة جديدة لتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وخطة مصر ٢٠٣٠، شهدت محافظات صعيد مصر فعاليات موسعة لتسليم عدد من مشروعات التمكين الاقتصادي وتقديم خدمات طبية متكاملة، وذلك ضمن بروتوكول التعاون بين جمعية الأورمان وشركة مصر لتأمينات الحياة.

شمل الدعم المقدم في مجال مشاريع التمكين الإقتصادي تسليم عدد (٥٠) مشروع تنموي بمحافظة بني سويف بتكلفة تجاوزت مليون و٥٠٠ ألف جنيه، وفي مجال الخدمات الطبية تم إجراء عدد ٤ قوافل طبية تهدف إلى تقديم خدمات طبية مجانية ومتكاملة للأسر الأولى بالرعاية في القرى والنجوع، خاصة في المناطق النائية بصعيد مصر، فضلا عن تنظيم قافلة لدعم مرضى العيون، بالإضافة الي دعم خدمات غرفة رعاية مركزية بمستشفي شفاء الأورمان لعلاج

سرطان الأطفال بتكلفة اجمالية ٢ مليون و٦٠ الف جنيه.

وفي هذا السياق، صرح مصطفى القماش العضو المنتدب التنفيذي بشركة مصر لتأمينات الحياة، إننا نسعى من خلال هذه الشراكة مع جمعية الأورمان إلى إحداث تأثير حقيقي ومستدام في حياة الأفراد، بما يعكس التزامنا العميق تجاه دعم المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وانعكاسا لالتزامنا بالمسؤولية المجتمعية والتواجد بكل بيت مصري.

وأكد اللواء ممدوح شعبان، مدير عام جمعية الأورمان، أن الشراكة مع «مصر لتأمينات الحياة» تمثل نموذجاً يحتذى به في التعاون بين القطاع الاقتصادي والمجتمع المدني وأن هذا الدعم المقدم جاء إيمانًا بأهمية الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة مصر ٢٠٣٠ وتخفيف العبء الاقتصادي عن محدودي الدخل والأسر الأكثر احتياجا في محافظات مصر وبخاصة الصعيد من خلال دعم وتمكين المرأة وكذلك توفير الصحة الجيدة والرفاه من خلال تقديم الرعاية الصحية للأسر الأولى بالرعاية.

ولفت إلى أن اختيار المستفيدين يتم بدقة ووفق معايير شفافة وعبر أبحاث ميدانية دقيقة وزيارات منزلية لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وتحويل الأسر من دائرة الإحتياج إلى دائرة الإنتاج، وهو ما يتحقق بفضل هذه الشراكات القوية.

لتوسيع قاعدة العملاء..

البنك التجاري الدولي يعلن خفض الحد الأدنى لربط شهادات الادخار Primeg Premium

أعلن البنك التجاري الدولي CIB عن خفض الحد الأدنى لربط شهادات الادخار، في خطوة تستهدف تعزيز مرونة المنتجات الادخارية وتوسيع قاعدة العملاء، في ظل المنافسة المتزايدة داخل القطاع المصرفي المصري.

وأوضح البنك أن الحد الأدنى لربط شهادة "Premium" تم تقليصه إلى مليون جنيه بدلًا من ٥ ملايين جنيه، بعائد سنوي يبلغ ١٧,٢٥٪ ولمدة ٣ سنوات مع صرف شهري للعائد.

كما خفض الحد الأدنى لشهادة "Prime" إلى ٥٠ ألف جنيه مقارنة بـ١٠٠ ألف جنيه سابقًا، بعائد سنوي يصل إلى ١٥٪ ولمدة ٣ سنوات، مع دورية صرف شهرية.

ويأتي هذا التوجه في إطار استراتيجية البنك لتقديم حلول ادخارية أكثر تنافسية، بما يسهم في جذب شرائح أكبر من العملاء وتشجيعهم على الاستثمار في الأوعية الادخارية ذات العائد الثابت.

كما أتاح البنك إمكانية ربط الشهادات للعملاء الحاليين عبر القنوات الرقمية، إلى جانب إتاحة فتح الحسابات والتقديم للعملاء الجدد بسهولة، سواء إلكترونيًا أو من خلال الفروع.

آكاز
CORPORATION

الدكتور سيد خليفة نقيب الزراعيين لـ« عالم المال »:

30 % زيادة بأسعار الأسمدة.. و20 % تراجعا في إنتاجها

مرور نصف شحنات اليوريا عبر مضيق هرمز يهدد بنقص الغذاء

المخزون الاستراتيجي قوي ويدعم استقرار الأمن الغذائي

في ظل التوترات العالمية وتأثيرات الحرب على الاقتصاد الدولي، أكد الدكتور سيد خليفة، نقيب الزراعيين، أن التداعيات السلبية للأزمات العالمية على ملف الطاقة قد أوجدت تحديات كبيرة في قطاع الأمن الغذائي، لافتًا إلى دور مضيق هرمز في نقل شحنات اليوريا والذى أثر بدوره على ارتفاع أسعار الأسمدة على الإنتاج الزراعي عالميًا، مشيرًا إلى أن هذا الأمر سيؤدي إلى نقص في الغذاء على مستوى العالم، وإلى الحوار.

مشروعات الدلتا الجديدة وتوشكي تضيف مليون فدان لخطة الدولة

كيف ترى تأثير الحرب العالمية الأخيرة على ملف الطاقة والأمن الغذائي على مستوى العالم؟

الحرب الأخيرة أعادت ترتيب أولويات الدول، خاصة فيما يتعلق بملف الطاقة، في الوقت نفسه، كان لمضيق هرمز دور كبير في التأثير على إمدادات الأسمدة، حيث يمر عبره نحو ٥٠٪ من شحنات اليوريا المستخدمة في صناعة الأسمدة، نتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الأسمدة بنسبة ٣٠٪، بينما انخفض الإنتاج بنحو ٢٠٪، وهذا التراجع سيؤدي إلى نقص عالمي في الغذاء، نظرًا لاعتماد معظم الزراعات على الأسمدة في تغذيتها.

وكيف يؤثر هذا الوضع على الأمن الغذائي في مصر؟

الوضع في مصر مستقر نسبيًا بفضل وجود مخزون استراتيجي جيد من السلع الأساسية مثل القمح والسكر والأرز، رغم الظروف العالمية الصعبة، لدينا مرونة في التعامل مع الأزمات، وذلك بفضل السياسة الاستباقية التي تبنتها الدولة، مشروعات الاستصلاح الزراعي، والتي بدأت منذ سنوات، لعبت دورًا كبيرًا في تحقيق هذا الاستقرار.

مصر تعتبر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم فكيف يؤثر ارتفاع أسعاره على السوق المحلية؟

صحيح مصر تعد من أكبر مستوردي القمح، ولكن هذا العام، شهدنا ارتفاعًا في أسعار القمح حيث وصل سعر أردب القمح إلى ٢٥٠٠ جنيه مقارنة بـ٢٢٠٠ جنيه العام الماضي، رغم هذه الزيادة، قامت الدولة بزيادة المساحات المزروعة إلى ٣,٧ مليون فدان من القمح، ومن المتوقع أن ننتج حوالي ١٠ ملايين طن، نسعى لتوريد نحو ٥ ملايين طن لتلبية احتياجات السوق المحلي.

ما المشروعات الزراعية التي أسهمت في تحقيق استقرار الأمن الغذائي بمصر؟

من أبرز هذه المشروعات مشروع «الدلتا الجديدة»، وتوشكى، ومشروعات الاستصلاح في مناطق أخرى مثل شرق العين السخنة وأراضي وادي النيل، هذه المشروعات ساعدت في إضافة أكثر من ٢ مليون فدان إلى الأراضي الزراعية، ونحن نهدف إلى الوصول إلى ٤ ملايين فدان في المستقبل، هذا التوسع يسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الغذائي المحلي ويوفر فرص عمل جديدة للمصريين.

تعتمد مصر على استيراد الزيوت بشكل كبير فهل ترى أن هذا يشكل تحديًا في ظل الظروف الراهنة؟

بالطبع، الاعتماد على استيراد ٩٠٪ من احتياجاتنا من الزيوت يشكل تحديًا كبيرًا، خاصة في ظل الحرب وارتفاع أسعار النقل هذا يضغط على الاقتصاد المصري ويؤثر على السوق المحلي، مع ذلك، نحن نبذل جهودًا لتعزيز الإنتاج المحلي في العديد من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح وقصب السكر، مما يساعد في تقليل الاعتماد على الواردات.

بصفتك نقيبًا للزراعيين ما أبرز التحديات التي يواجهها الفلاح المصري في الوقت الحالي؟

الفلاح المصري يواجه تحديات كبيرة، أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج، أسعار الأسمدة والنقل زادت بشكل كبير، حيث ارتفعت تكلفة السولار بنسبة ٣٠٪، وهو ما يؤثر على تكلفة حصاد القمح ونقل المحصول، ونطالب الحكومة بزيادة سعر توريد القمح لتغطية هذه التكاليف، وتقديم دعم إضافي للفلاحين لزيادة معدلات التوريد وتحفيزهم على توريد القمح إلى الدولة.

كيف ترى مستقبل الأمن الغذائي في مصر في ظل هذه التحديات؟

على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم، أعتقد أن مصر في وضع جيد، لدينا مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، وهناك مشروعات كبيرة في مجال الاستصلاح الزراعي التي ستساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل، إذا استمرت هذه الجهود، فإننا قادرون على المحافظة على استقرار الأمن الغذائي في مصر، حتى في ظل الأزمات العالمية.

مصر تزرع 3.7 مليون فدان قمح بإنتاج متوقع 10 ملايين طن

الطن وصل إلى 31 ألف جنيه..

ارتفاع سعر العلف 3000 جنيه يصيب سوق الاستزراع السمكي بالشلل

محمد عادل: ارتفاع تكاليف النقل أهم أسباب الزيادة المفاجئة الأخيرة

شهدت أسعار أعلاف الأسماك في السوق المصرية زيادة بلغت ٣٠٠٠ جنيه دفعة واحدة، وهو ما رفع سعر الطن إلى ٣١ ألف جنيه، وهو ما أصاب سوق الاستزراع السمكي بحالة من الشلل.

ويرجع الخبراء هذه الزيادة المفاجئة إلى التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية، والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، مما أثر بشكل كبير على السوق المحلية.

وبحسب البيانات المعلنة من الشركات المنتجة للأعلاف، شهدت الأسعار الجديدة ارتفاعًا واضحًا في بعض المناطق، فقد تم الإعلان عن الأسعار الجديدة في ٣٠ مارس ٢٠٢٦ على النحو التالي:

في منطقة الدقهلية، بلغ سعر علف ٢٥٪ حوالي ٢٦,٥٠٠ جنيه، بينما وصل سعر علف ٢٧٪ إلى ٢٧,٨٠٠ جنيه، وسعر علف ٣٠٪ إلى ٢٨,٩٠٠ جنيه.

في شركة القاهرة للأعلاف CPC، سجل علف ٢٥٪ سعرًا قدره ٢٨,٤٠٠ جنيه، وعلف ٢٧٪ وصل إلى ٢٩,٦٠٠ جنيه، أما علف ٣٠٪ فقد بلغ ٣١,٠٠٠ جنيه.

أما في شركتي آلر أكوا إيجيبت ونيوهوب، بلغ سعر علف ٢٥٪ نحو ٢٩,١٠٠ جنيه، وعلف ٢٧٪ وصل إلى ٣٠,١٠٠ جنيه، بينما سجل علف ٣٠٪ نفس السعر البالغ ٣١,٠٠٠ جنيه.

وفي شركة كأوداييس أند كابوفيد، وصل سعر علف ٢٥٪ إلى ٢٩,١٠٠ جنيه، في حين بلغ سعر علف ٣٠٪ نفس السعر وهو ٣١,٠٠٠ جنيه، وهناك بعض الشركات مثل «أكما» و«أبو دنقل» لم تعلن عن أسعار جديدة حتى اللحظة.

الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الأعلاف

ويرجع المهندس محمد عادل، خبير الاستزراع السمكي، زيادة أسعار الأعلاف إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية العالمية، مشيرًا إلى أن التغيرات في أسواق الأعلاف العالمية هي أحد الأسباب الرئيسية لهذه الزيادة، حيث شهدت هذه الأسواق زيادة في أسعار المواد الخام بسبب التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية، مما انعكس على الأسعار في السوق.

وأشار إلى أن ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل بسبب زيادة أسعار الوقود كان له تأثير كبير في رفع تكلفة الإنتاج، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة أسعار الأعلاف في مصر، علاوة على ذلك، فإن الطلب المتزايد على الأسماك ومنتجاتها في السوق المحلي والعالمي عزز من رفع الأسعار بشكل عام.

وتوقع أن تكون لهذه الزيادة في أسعار الأعلاف تأثيرات كبيرة على قطاع الاستزراع السمكي في مصر، حيث يعد ارتفاع أسعار الأعلاف من أبرز التحديات التي تواجه مربي الأسماك في السوق المحلية، حيث تمثل الأعلاف جزءًا كبيرًا من تكلفة الإنتاج في هذا القطاع، ومع زيادة أسعار الأعلاف، سيتعين على مربي الأسماك تحمل تكاليف إنتاج أعلى، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسماك في السوق المحلي.

في الوقت ذاته فإن المربين المحليين قد يواجهون صعوبة في تأمين الأعلاف بأسعار معقولة، وهو ما قد يهدد استدامة العديد من المزارع الصغيرة، هذه الزيادة في التكاليف قد تؤدي إلى تحولات في الإنتاج المحلي، حيث قد تتراجع بعض الأنواع أو ترتفع أسعارها نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج.

ويتوقع الخبراء أيضًا أن تظل أسعار الأعلاف عرضة للتغيرات المستقبلية، وذلك استجابة للتقلبات المستمرة في الأسواق العالمية، في هذا السياق، يُنصح مربي الأسماك في مصر بمتابعة الأسعار عن كثب واتخاذ خطوات استباقية لتأمين احتياجاتهم من الأعلاف في الوقت المناسب، كما يُتوقع أن تشهد بعض الشركات زيادات أخرى في الأسعار في المستقبل القريب، خاصة في ظل استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل.

أسعار العجول تقفز إلى 90 ألف جنيه وتهدد بإشعال سوق اللحوم

زيادة 500 جنيه في سعر طن الأعلاف خلال الأسبوع الحالي

طن الذرة الأرجنتيني يصل لـ15.100 جنيه بزيادة 2.600 جنيه

شهدت أسعار العجول في السوق المحلية زيادة ملحوظة في الفترة الأخيرة، حيث ارتفع سعر العجل الذي يبلغ وزنه ٤٤٠ كجم بمقدار ٢٠٠٠ جنيه، ليصل إلى ٩٠ ألف جنيه مقارنة بـ٨٨ ألف جنيه سابقًا.

يأتي هذا الارتفاع في إطار الضغوط التضخمية التي يعاني منها قطاع الإنتاج الحيواني في مصر، والتي أثرت بشكل مباشر على أسعار الأعلاف واللحوم.

وفي خطوة تؤكد استمرار التضخم في قطاع الإنتاج الحيواني، أخطرت مصانع الأعلاف وكلاءها بزيادة قدرها ٥٠٠ جنيه في سعر الطن خلال الأسبوع الحالي، هذا الارتفاع جاء عقب صعود الدولار في البنوك، مما أدى إلى زيادة الأسعار بشكل مباشر، حيث تتراوح أسعار الأعلاف في السوق المحلية الآن بين ٢٢,٨٠٠ و٢٤,٦٠٠ جنيه للطن، وفقًا لنوع العلف وجودته ونسبة البروتين المستخدمة.

ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أبرزها الزيادة في أسعار الأعلاف عالميًا ومحليًا، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل والطاقة، إضافة إلى تأثيرات موجة التضخم التي أثرت على مختلف مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني، حيث تمثل الأعلاف ٧٠٪ من تكلفة إنتاج اللحوم، مما يجعل أي زيادة في أسعار الأعلاف تؤثر بشكل مباشر على أسعار الماشية الحية.

في سياق متصل، شهدت أسعار الذرة المستوردة زيادة ملحوظة في السوق المحلية، بلغ سعر الذرة الأرجنتيني نحو ١٥,١٠٠ جنيه للطن، بارتفاع قدره ٢,٦٠٠ جنيه عن سعره السابق، كما ارتفع سعر الذرة البرازيلي ليصل إلى ١٤,٥٠٠ جنيه للطن، بزيادة قدرها ٦٠٠ جنيه عن السعر السابق، أما سعر الذرة الأوكراني، فقد سجل نحو ١٤,١٠٠ جنيه للطن، بزيادة ٦٠٠ جنيه مقارنة بالسعر السابق.

وفيما يتعلق بالذرة الأرجنتيني «كورن فلاك»، فقد ارتفع سعره إلى ١٦,١٠٠ جنيه للطن، بزيادة ٦٠٠ جنيه عن سعره السابق، تعكس هذه الزيادة في أسعار الذرة المستوردة تأثير ارتفاع تكاليف النقل والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.

وخلال الفترة الماضية، شهدت أسعار الذرة الصفراء وفول الصويا، وهما المكونان الرئيسيان للأعلاف، زيادات ملحوظة بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع تكاليف الشحن، كما أن تقلبات سعر الصرف أدت إلى زيادة تكلفة استيراد مكونات الأعلاف، ما زاد العبء على المربين المحليين، وجعل العديد منهم يقيمون تقليص الإنتاج أو رفع أسعار البيع لتعويض التكاليف المرتفعة.

مع ارتفاع أسعار العجول «اللحم القائم»، تتأثر أسعار اللحوم للمستهلك النهائي، حيث تتراوح أسعار اللحوم البلدية حاليًا بين ٣٥٠ و٤٥٠ جنيهًا للكيلو، بحسب المنطقة ونوع القطعية، أما اللحوم المستوردة، فهي تتراوح بين ٢٥٠ و٣٣٠ جنيه للكيلو، ما يجعلها خيارًا أقل تكلفة بالنسبة لبعض شرائح المستهلكين في ظل التراجع العام في القدرة الشرائية.

رغم الجهود الحكومية المستمرة لتعزيز الثروة الحيوانية، لا يزال الإنتاج المحلي أقل من حجم الاستهلاك، حيث تنتج مصر نحو ٦٠٠ ألف طن من اللحوم الحمراء سنويًا، وهو ما يغطي حوالي ٦٠٪ فقط من الاحتياجات المحلية، هذا العجز يدفع الدولة إلى الاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة، حيث تشير التقديرات إلى أن مصر تستورد ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من احتياجاتها من اللحوم، سواء في صورة لحوم مجمدة أو ماشية حية، في هذا السياق، بلغت فاتورة استيراد اللحوم نحو ١,٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مما يعكس حجم الاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية.

تواجه سوق اللحوم في مصر العديد من التحديات الهيكلية التي تتضمن ارتفاع تكلفة الإنتاج وضعف الإنتاجية لبعض السلالات، إضافة إلى ذلك، يساهم الاعتماد الكبير على الاستيراد في زيادة الضغوط على الأسعار، ومع استمرار الضغوط التضخمية العالمية، يتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة في الفترة المقبلة.

غياب تام للبيانات والتقديرات الدقيقة..

العشوائية تضرب الاقتصاد الزراعي وتهدد ملايين العاملين بالقطاع

أشرف الأنصاري: نحتاج إلى حوكمة متكاملة وفريق عمل موحد لضمان الاستقرار

في وقت تتزايد فيه التحديات العالمية المرتبطة بسلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الطاقة، يواجه القطاع الزراعي في مصر أزمة مركبة تتجاوز مجرد تقلبات الأسعار إلى خلل هيكلي في الإدارة والتحليل واتخاذ القرار، وبينما تتجه الأنظار عادة إلى البورصات وأسواق الذهب والمضاربات، يظل الاقتصاد الزراعي خارج دائرة الاهتمام الحقيقي، رغم كونه أحد أهم أعمدة الأمن القومي والغذائي.

وفي هذا السياق، يطلق أشرف الأنصاري، رئيس شركة المانجو المصرية، تحذيرات صريحة من استمرار حالة "الهبد" في تحليل القطاع، مؤكدًا أن غياب الرؤية العلمية وقواعد البيانات الدقيقة يهدد استقرار السوق ويضع مستقبل الزراعة على المحك.

يرى الأنصاري أن واحدة من أكبر أزمات القطاع الزراعي في مصر تتمثل في غياب المحللين المتخصصين القادرين على فهم طبيعة هذا القطاع المعقد، مشيرًا إلى أن أغلب التحليلات الاقتصادية الحالية تركز على مجالات مثل الذهب والبورصات، بينما يتم تجاهل الزراعة بشكل شبه كامل، هذا التجاهل، بحسب وصفه، لا يعكس فقط خللًا في أولويات التحليل، بل يكشف عن نظرة دونية للقطاع الزراعي، رغم أنه يمثل شريانًا أساسيًا لحياة المواطنين.

ويؤكد أن هذا القصور يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة، تعتمد في كثير من الأحيان على تقديرات غير واقعية أو معلومات غير مكتملة، وهو ما ينعكس سلبًا على الإنتاج والتسعير والتصدير.

يشدد رئيس شركة المانجو المصرية على أن القطاع الزراعي يفتقر إلى قواعد بيانات حقيقية ومحدثة، وهو ما يفتح الباب أمام انتشار المعلومات المغلوطة والتقديرات العشوائية، وفي ظل هذا الفراغ المعلوماتي، يعتمد كثير من المتعاملين في السوق على "القيل والقال" وسلوك القطيع، سواء في قرارات الزراعة أو التسويق أو حتى التصدير.

ويضيف أن غياب البيانات لا يضر فقط بالمزارعين، بل يمتد تأثيره إلى متخذي القرار، الذين قد يعتمدون على مصادر غير دقيقة، مما يؤدي إلى سياسات لا تعكس الواقع الفعلي للسوق.

وفي تعليقه على زيارة رئيس الوزراء إلى سوق العبور، وصف الأنصاري الخطوة بأنها إيجابية وتعكس اهتمام الدولة بمتابعة الأسواق، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن المعلومات التي تم عرضها خلال الزيارة لم تكن دقيقة بالقدر الكافي.

وأوضح أن بعض الردود التي تم تقديمها اتسمت بالمجاملة وعدم الصراحة، وهو ما قد يعطي صورة غير حقيقية عن أوضاع السوق، مؤكدًا أن نقل الواقع كما هو يمثل الخطوة الأولى نحو الإصلاح الحقيقي.

وحذر الأنصاري من الاستمرار في بعض الممارسات التي وصفها بغير المدروسة، التي قد تؤدي إلى نتائج كارثية إذا استمر تطبيقه دون مراجعة، خاصة في ظل الظروف العالمية الراهنة التي تشهد نقصًا في إمدادات المواد الخام وارتفاعًا في تكاليف الطاقة.

وأكد أن التعامل مع القطاع الزراعي لا يمكن أن يتم بعقلية التمنيات أو المجاملات، بل يتطلب فهمًا دقيقًا للتحديات، خاصة في ظل ارتباط عدد كبير من المزارعين بالتزامات مالية معقدة، بعضها قائم على معاملات غير رسمية تزيد من حجم المخاطر.

وشدد على أن حالة الفوضى التي يشهدها القطاع الزراعي تمثل خطرًا أكبر من العديد من القرارات الاقتصادية الأخرى، مثل تقليل ساعات العمل أو ترشيد الطاقة، موضحًا أن الأمن الغذائي يجب أن يأتي في مقدمة الأولويات.

وأوضح أن توفير مستلزمات الإنتاج، وعلى رأسها الأسمدة والطاقة، يمثل حجر الأساس لاستقرار الإنتاج الزراعي، وبالتالي استقرار أسعار الغذاء في السوق المحلية، وهو ما ينعكس مباشرة على حياة المواطنين.

طالب الأنصاري بضرورة تطبيق منظومة حوكمة متكاملة للقطاع الزراعي، تقوم على التنسيق بين جميع الأطراف، بدءًا من صغار المزارعين مرورًا بالتجار والمصدرين، وصولا إلى الجهات الحكومية وعلى رأسها وزارة الزراعة.

وأكد أن إدارة القطاع في ظل الأزمات الكبرى تتطلب عملًا جماعيًا قائمًا على التخطيط العلمي والشفافية، مع ضرورة وضع سياسات واضحة تضمن استدامة الإنتاج وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وأشار إلى أن القطاع الزراعي لا يقتصر تأثيره على الإنتاج الغذائي فقط، بل يمتد ليشمل شريحة واسعة من الاقتصاد، حيث يعمل به نحو ٢٠٪ من القوى العاملة، بالإضافة إلى ملايين العاملين في الأنشطة المرتبطة به، مثل النقل والتخزين والتصنيع الغذائي.

وأضاف أن أي خلل في هذا القطاع ينعكس بشكل مباشر على هذه الفئات، مما يضاعف من أهمية التعامل معه باعتباره قضية أمن قومي وليست مجرد نشاط اقتصادي.

واختتم الأنصاري تصريحاته بالتأكيد على أن مصر تواجه تحديات إقليمية ودولية كبيرة، في ظل متغيرات متسارعة تشهدها المنطقة، مشيرًا إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب تكاتف جميع الجهات المعنية، والعمل بروح الفريق الواحد لضمان استقرار القطاع الزراعي.

وأوضح أن المرحلة الحالية تفرض على الجميع، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص، تحمل المسؤولية والعمل على تطوير منظومة الزراعة في مصر، بما يحقق الأمن الغذائي ويضمن استقرار المجتمع في مواجهة الأزمات.

AlamALmalNews | www.facebook.com/AlamALmalNews